جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

من أثر العوامل المعنوية
في توجيه مشكل إعراب القرآن ومعاني الشعر

إعداد
د/ أحمد طه أحمد الفلال
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

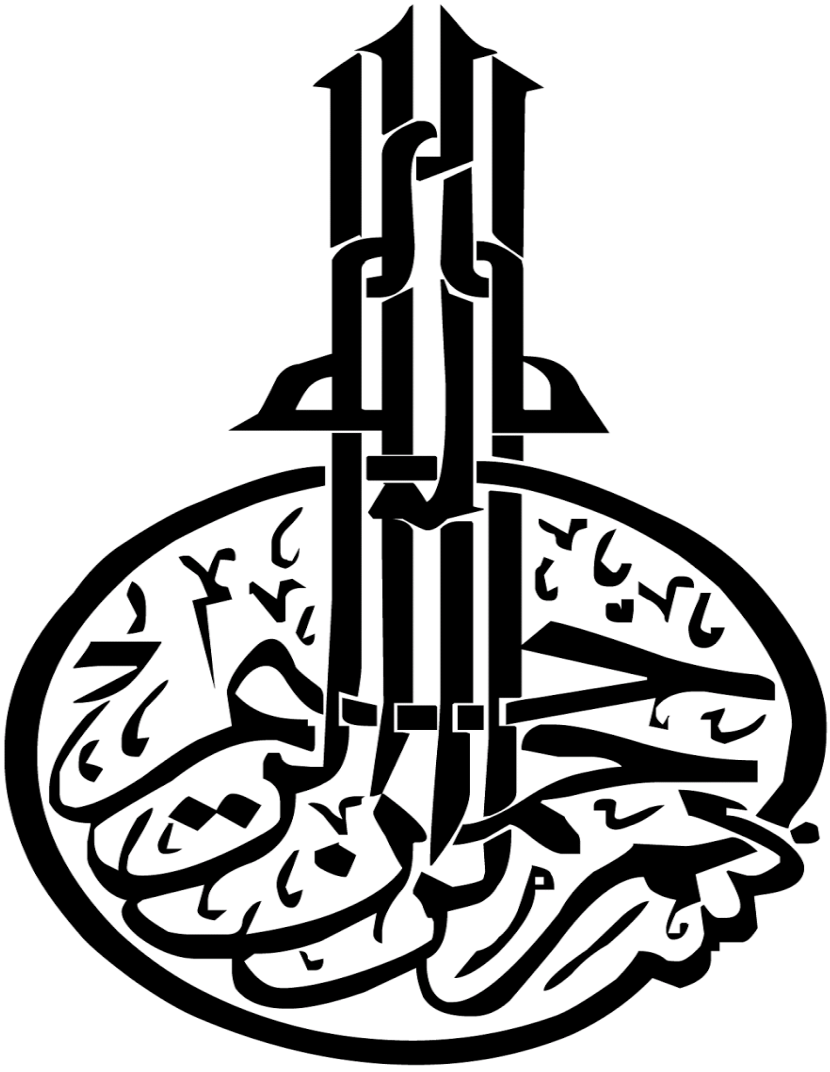

من أثر العوامل المعنوية في توجيه مشكل إعراب القرآن ومعاني الشعر

أحمد طه أحمد الفلال
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: shkwa@azhar.edu.eg

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تبيان البعد المعنوي العميق للفكر النحوي الذي لولاه لكانت بعض وجوه القراءات القرآنية والشعر بلا وجه نحوي، وبعض هذه القراءات عصيّة التوجيه وهي متواترة أو شاذة، وهل هذه العوامل قياسية عند من أعملها أو تبقى سماعية تُستدعى عندما تنعدم العوامل اللفظية في توجيه المشكل؟ وقد رصدت الدراسة أن العوامل المعنوية منطلق أساس في توجيه مشكل الآيات القرآنية والأبيات الشعرية، وكان لها أثر في تفسير وتعليل كثير من أوجه المخالفة لما هو معهود في الصناعة النحوية ولو بضرب من التفسير والتأويل لتطرد القواعد بناء على ما وردعن العرب في معهود خطابها، واللغة قد تُغَلِّبُ المعاني إذا تعذر عمل الألفاظ والمباني ، كما أكدت هذه الدراسة على أن أكثر الظواهر النحوية بين التنظير في كتب النحاة والتطبيق في كتب معاني القرآن والشعر مساحة تضيق أو تتسع، وقد تعددت سبل استنباط فقه النصوص والقضايا النحوية لتضم إليها عوامل معنوية ومظاهر ليست بالقليلة ترشد إلى أن تغير علاقات الاقتران بين عامل ومعمول من حيث قوة العامل أو ضعفه، ذكره أو حذفه، إعماله أو إهماله، اتصاله أو انقطاعه ليست من تأثير العامل فحسب، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية مناسبة للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم لأن مدار النحو أولاً وآخراً على المعاني، كما ظهر أن نية الإضافة والحذف هما الأوسع أثرا في المنويات التي أسهمت في تفسير كثير من الأحكام التي ترددت بين الإعراب والبناء والتعريف والتنكير والصرف والمنع، والتذكير والتأنيث وكان أكثر مواضع هذه الأحكام في الظروف وأشباهها وكان لذلك آثره في دلالة الآيات وغير ذلك مما لا يسعه هذا الملخص.

الكلمات المفتاحية: العوامل المعنوية، مشكل إعراب القرآن، توجيه، معاني الشعر، الفكر النحوي.

From the impact of moral factors in directing the problem of parsing the Qur'an and the meanings of poetry

Ahmed Taha Ahmed El-Fllal
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Cairo, Al-Azhar University, Egypt
Email: shkwa@azhar.edu.eg

Abstract:
This study aims to show the deep moral dimension of grammatical thought, without which some faces of Quranic readings and poetry without a grammatical face, and some of these readings are difficult to direct and are frequent or anomalous, and are these factors standard when I work or remain auditory called when there are no verbal factors in directing the problem? The study has monitored that the moral factors are a basic starting point in directing the problem of Quranic verses and poetic verses, and had an impact on the interpretation and explanation of many aspects of violation of what is typical in the grammatical industry, even with a kind of interpretation and interpretation to expel the rules based on what the Arabs said in the usual speech, and the language may overcome the meanings if it is not possible to work words and buildings, as this study confirmed that the most grammatical phenomena between theorizing in grammarians' books and application in the books of the meanings of the Qur'an And the hair is an area that narrows or expands: There have been many ways to deduce the jurisprudence of texts and grammatical issues to include moral factors and manifestations that are not a few that guide the change in the relations of association between a worker and a worker in terms of the strength or weakness of the worker, mentioned or deleted, his implementation or neglect, his connection or interruption is not only the impact of the worker, but this change is based on moral purposes appropriate to the meaning to which the speaker's intention is directed because the orbit of grammar first and foremost on the meanings.

It also appeared that the intention of addition and deletion are the widest impact in the intentions that contributed to the interpretation of many of the provisions that hesitated between expression, construction, definition, denial, exchange, prevention, reminder and femininity, and most of the positions of these provisions were in circumstances and the like, and this had an impact on the significance of verses and other things that this summary cannot afford.

Keywords: Moral factors, The problem of parsing the Qur’an, guidance, Meanings of poetry, Mrammatical thought.

المقدمة

نحمدك اللهم حمدًا يليق بكمال وجهك وعظيم سلطانك، ونشكرك على منح فيض علمك للخلاصة من خلقك، فاستودعت قلوبهم خفيَّ سرك، وأشهدت أرواحهم حقيقة أمرك، فكانوا أعرفَ عبادك بمضمرات إشاراتك، وأفهمهم لمعاني كلامك، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فالتراكيب في العربية تتبع المعنى النفسي، فتصوره بألفاظها، لتُلقيَه في النفس، حتى إذا استكملت الجملةُ أركانَها برز المعنى؛ لأن كل معنى له أحوال تخصه، ومراعاة تلك الأحوال في تأدية المقصود أكثر مما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع من تمام إحكام الصنعة النحوية في دراسة دقائق المعاني، فليس تقديمُ كلمة على أخرى أو حذفُها وإضمارُها صناعةً لفظية فحسب، وإنما يُدَل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها تُعد ترجمةً لما هو حاصل في النفس، مع تشابك وتنوع في هذه الثنائية التي عُبِّر عنها بـ (الشكل والمضمون) أدبيًّا، أو (الظاهر والباطن)، أو (الحقيقة، والشريعة) سلوكيًّا، أو (اللفظ والمعنى) نحويًّا، وفي هذا الأخير من التجاذب ما بينهما، فقد يترجح أحدهما على الآخر أو يتعين أحدهما في الإعمال، ولا شك أن مراعاتهما معًا وتحصيل الكمال فيهما أولى من أحدهما؛ لأن أقوى الدلالات هي الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية.

❁ **إشكالية البحث ومنطلقاته:**

للنحويين في إعمال العوامل المعنوية خلاف؛ ما بين مضيق لها ليحصر عملها في عاملين أو بضعة عوامل، وما بين موسعٍ ليوصلها بعض الباحثين إلى قرابة المائة، كما لم تتفق كلمتهم على عمل هذه العوامل ومعمولاتها، وهل هي قياسية عند من أعملها أو تبقى سماعية تُستدعى عندما تنعدم العوامل اللفظية

في توجيه المشكل؟

كما كان من أهم بواعث الإشكال في هذه المسألة احتكامُ النحويين إلى قواعد توجيه كلية ثابتة عن أئمة النحويين بينهما بُعد المشرقين في الإعمال والإهمال، فمنهم من أجاز ذلك في مسائلَ وأبوابٍ مخصوصة، ومنهم من منع ذلك بالكلِّية، مما يجعل البحث فيها لا يُتقى بإيناس، ولا يكاد يرسو فيه قدم قياس، وهل هذه القواعد تمثل آراء فردية لآحاد النحاة، أو تمثل مدرسة نحوية يمكن القياس عليها والاحتكام إليها؟(١)

وينطلق البحث في بعض وجوهه من تجاوز علاقة اللفظ بالمعنى في التراكيب إلى مؤثرات أوسع مدًى وأرحب أفقًا؛ لأن الدال على المعنى إما لفظ، وإما إشارة، وإما كتابة، أَو غير ذَلِك، وَلَيْسَ كَلَام النَّفس نوعًا من الْمعَانِي مغايرًا لما هُوَ حَاصِل فِي النَّفس باتفاقهم، ولما كان الأصل في دراسة اللغة الوصف فقد خرجتْ شواهدُ عن إطار منظومة العامل المعروفة، فكانت بحاجة إلى الإبانة عما خفي وغمض، وكيف كان منهج النحويين وأصحاب المعاني معها، كما ينطلق من أن المتكلم هو العامل الحقيقي، فهو الذي يرفع وينصب ويجر

(١) فمثلا ذكر أبو علي الفارسي أن المعاني تعمل في المصادر، وقال أيضًا: الحال والظرف يعمل فيهما المعنى، كما ذكر أن الأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة. ينظر على الترتيب: المسائل المنثورة لأبي علي ١٧، وإيضاح الشعر ٧٧، والحجة له أيضًا ١١٩/١١٨/١، وذكر في المسائل البصريات: ٧٧٧/٢: أن «المعاني لا تعمل في الأسماء المخصوصة، إنما تعمل في الظروف والأحوال»، ثم ذكر في التعليقة على كتاب سيبويه (٣١/١) «أنهم يُعْمِلونَ المَنْوِيَّ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعْتَدُّون به». وفي ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢٢٦٧/٥): و«الابتداء معنى من المعاني لا تعمل فيما بعدها». وفي شرح المفصل لابن يعيش (٢٤١/٤): «المعاني لا تعمل في الأفعال النصبَ، إنما المعنى يعمل فيها الرفع، وهو وقوعه موقعَ الاسم، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم».

ويحذف ويقطع ويصل ويقدم ويؤخر ويستبدل كلمة بأخرى؛ استغناءً بما يرى من الحال، وبما جرى من الذكر، وهو الذي يظهر العامل أو ينَويه بتقدير فيه؛ لأن دلالة التراكيب قد لا تعتمد علي الكلام المستوفي القواعد الظاهرة كافة، فقد يكون الحذف أبلغَ من الذكر، لذا جاءت العوامل المعنوية مرتبطة بالحذف والإضمار والتقديم والتأخير من جهة، ومرتبطة في كثير من مناحيها بقصد المتكلم وحال المخاطب.

❁ **الدراسات السابقة:**

هناك أقلام كتبت عن العوامل المعنوية، منها:

- العامل المعنوي في النحو العربي(١).
- العوامل المعنوية في النحو العربي(٢).
- العوامل المعنوية بين الكوفيين والبصريين(٣).
- العوامل المعنوية في النحو العربي(٤).

وقد بدأتُ بمن تناولت القضية ومستها مسًّا خفيفًا فاكتفت بعاملين فقط، هما: الابتداء والتجرد، ثم بمن توسط ، حيث أوصل كلٌّ من الدكتور الحربي والقهوجي العوامل المعنوية إلى نحو ثمانيةَ عَشَرَ عاملا معنويًّا مع بيان المسائل التي وردت فيها من كتب النحاة، والخلاف في ذلك، وانتهاء بأوسع هذه الدراسات وهي رسالة الماجستير للدكتور/ سعيد آل يزيد، وهي أشملها وأوسعها تناولا؛ حيث

(١) بحث منشور لـ مها بنت عبد العزيز بنت إبراهيم في مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، ج ٤٥- ٢٠١٤- من ص٨٥-١٠٧.

(٢) بحث ل د: محمد باتل الحربي منشور في مجلة جامعة أم القرى س٨، ع١٠، ١٩٩٥.

(٣) بحث منشور للدكتور/ الحسيني محمد القهوجي في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ع١٥ج٢ – ١٩٩٦.

(٤) ماجستير د/ سعيد آل يزيد، جامعة أم القرى -١٤٠٥هـ.

أوصل هذه العوامل إلى قرابة المائة عامل مشتملة على العوامل التي اختلفت مبانيها وائتلفت معانيها، وقد أجاد كلٌّ فيما كتب واختطّه لنفسه ضيقًا أو اتساعًا، وقد أفدت منها جميعًا، وتعد هذه الدراسات جميعًا مؤسسة لفكرة البحث؛ إذ إنها في مجملها تحدثت عن العامل وأقسامه، ومعمولات العامل المعنوي والخلاف في ذلك عند النحاة، ودراسة المسائل التي قيل فيها بالعامل المعنوي عند بعضهم من كتب الخلاف النحوي، وكانت أكثر العوامل المعنوية في الدراسة الموسعة لا أثر للخلاف فيها، وكثيرًا ما كانت تُختم بمقولة النحويين: «وهذا الخلاف مما لا طائل تحته» تصريحًا أو تلميحًا، وكثير من النحويين لم يعتدّ بإعمال كثير منها.

❁ جديد هذه الدراسة:

انطلقت دراستي من المساحة التي لم يُلق الضوء عليها إلا قليلا؛ لأن أثر العوامل المعنوية لم يظهر بوضوح عند النحاة، وإنما ظهر عند إعراب وتفسير وتأويل وتعليل المشكل من آي الذكر الحكيم وقراءاته، ومشكل معاني الشعر، ولإيماني أنّ كلّ خلافٍ وبَحْثٍ في هذه الصناعة لا يؤدّى إلى ثمرة فهو فَضْلٌ لا يُحتاج إليه، والاشتغال به بطَالة، فقد تجاوزت الدراسة كثيرًا من هذا الاختلاف لحرصي أن تكون الدراسة لها ثمرة في خدمة كتاب الله في وجه من وجوهه، وهو تبيان البعد المعنوي العميق للفكر النحوي الذي لولاه لكانت بعض وجوه القراءات القرآنية بلا وجه نحوي، وهو ما يعد طعنًا في صحة القراءة، وبعض هذه القراءات عصيّة التوجيه وهي متواترة أو شاذة، إضافة إلى تبيان معاني مشكل أبيات المعاني وما فيها من عوامل معنوية، وبيان توجيهه وأثر ذلك في تعدد الفهم واختلاف التأويل، على أنه لم يغب عني أن عمل هذه العوامل هو محل اتفاق بين النحويين والمعربين ، أو أنها هي العاملة في كل نماذج الدراسة، وإنما هي بالقطع لها أثر في توجيه وتعليل وإعراب المشكل في كل ما ذكرت، كما لم يكن من همة البحث دراسة أثر كلّ العوامل المعنوية في هذا البحث.

❁ **خطة الدراسة:**

اقتضت منهجية البحث أن يكون من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة فقد ذكرتُ فيها أهمية البحث، ومنطلقاته، وأهم إشكالاته.

وأما الفصول الثلاثة فجاءت على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان: «النية والقصد». وقد اشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: «نية الإضافة»، والمبحث الثاني: «توهم الإضافة»، والمبحث الثالث: «نية الحذف»، والمبحث الرابع: «نية التقديم»، والمبحث الخامس: «نية الجزم»، والمبحث السادس: «نية الوقف»، والمبحث السابع: «نية اليمين».

والفصل الثاني بعنوان: «من العوامل المعنوية غير المدلول عليها بألفاظ». وقد خصصته للحديث عن القطع، والخلاف، والصرف، والخروج؛ لما لهذه العوامل من تقارب في المفهوم والعمل وكبير الأثر في توجيه المشكل من القرآن والشعر.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن «العوامل المعنوية المدلول عليها بألفاظ»، مثل معنى التشبيه، ومعنى الإشارة، ومعنى التمني، ومعنى الإلصاق والملازمة، ومعنى الاستقرار، ومعنى الإضافة، ومعنى الجملة، ومعنى التعظيم، ومعنى المفاجأة، ومعنى النفي، وقد عملت جميعها في الأحوال والظروف وفي غيرهما بندْرة.

أما الخاتمة ففيها أهم النتائج، ثم ثَبَت لأهم المصادر والمراجع.

ومن الله وحده ألتمس التوفيق والرشاد.

❁❁❁❁❁

الفصل الأول:
النيـــة والقصـــد

وفيه مباحث:

المبحث الأول: نيـة الإضافـة.

المبحث الثاني: توهـم الإضافـة.

المبحث الثالث: نيـة الحـذف.

المبحث الرابع: نيـة التقديـم.

المبحث الخامس: نيـة الجـزم.

المبحث السادس: نيـة الوقـف.

المبحث السابع: نيـة اليمـين.

توطئة

النية والقصد:

من العوامل المعنوية التي لم يدّعِ أحد أنها من العوامل اللفظية أو من العوامل المعنوية المدلول عليها بلفظ، ولم يجر لها كبير أثر في كتب النحاة، وإن كان قصد المتكلم يمثل بعدًا داخليًّا يكاد يمت إلى كل باب من أبواب النحو بصلة، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل مسألة، بينما كثر التعويل عليها في توجيه مشكل الأعاريب في كتب معاني القرآن ومعاني الشعر، وبخاصة عند تعذر وجود العامل اللفظي أو تقديره ولولاه لكانت بلا وجه، وقد تنوع أثر هذا العامل المعنوي وظهر في صور متعددة، مثل: نية الإضافة، ونية الحذف، ونية التقديم، ونية التأخير، ونية الجزم، ونية الوقف، والحذف على نية الثبات، والوقف على نية الوصل، ونية الحركة ونية التنوين، مع إجماع شبه منعقد على أن الأقوى في العمل هو العوامل اللفظية، ثم الصناعية، ثم المعنوية، وكل منها له مواضعه وأسراره التي ينفرد بها وقد لا ينوب أحدها فيها عن الآخر، وقد نبه على ذلك ابن جني في **(باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية)** فقال: «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعًى مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض، فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في

حيز الضروريات»[١].

المبحث الأول: نية الإضافة[٢]

نية الإضافة من العوامل المعنوية التي لها أثرها في العمل وتوجيه المعنى إعرابًا وبناءً، وتعريفًا وتنكيرًا، وصرفًا ومنعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، وتأسس عليها كثير من تعليل الأحكام النحوية والصرفية والصوتية، بل علل بعضهم بعض الأحكام على توهم الإضافة، والإضافة نفسها عامل معنوي وتوهمهما إيغال في هذا الإعمال المعنوي وتقريب لما بعد عن القياس بوسيلة من وسائل تقريبه، وهو التوهم[٣].

---

(١) الخصائص ١٠٠/٣.

(٢) الْإِضَافَة فِي اللُّغَة: نِسْبَة الشَّيْء إِلَى الشَّيْء مُطلقًا. ويطلق عليها سيبويه باب النسبة وليس هو المراد هنا، ينظر الكتاب لسيبويه (٣٣٥/٣).
وَفِي الِاصْطِلَاح: نِسْبَة اسْم إِلَى اسْم جر ذَلِك الثَّانِي بِالْأولِ نِيَابَة عَن حرف الْجَرّ أَو مشاكله، فالمضاف إِلَيْهِ إِذن اسْم مجرور باسم نَائِب مناب حرف الْجَرّ أَو بمشاكل لَهُ. وفي توجيه اللمع: للإضافة معنيان: لغوي، وصناعي، فاللغوي: الإسناد، تقول: أضفت ظهري إلى الحائط أي: أسندته إليه ... وأما الصناعي: فهو ضم اسم أول إلى اسم ثان ليس بخبر ولا تابع ولا حال من غير فاصل بينهما: ينظر توجيه اللمع لابن الخباز (ص٣٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢١/٣)، و(حاشية الطيبي على الكشاف) (٢٧٨/٦).

(٣) كتوهم الإضافة في نون التثنية وتثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات، وتوهم الإضافة في إذا ولحاق الكاف في "إياك" دليل على اسميتها؛ لأنها لو كانت حرفا كما هي في "ذلك" لاستعملت على وجهين: مجردة من اللام، وتالية لها، كما استعملت مع "ذا" و"هُنا" ولحاقها مع "إيا" أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع " إيا" أمكن منه مع "ذا" لأن " إيا" قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف "ذلك" بخلاف كاف "إياك. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك» (٧٥/١، ١٤٥): وإعراب القرآن وبيانه (٣٤١/٥) والتذييل والتكميل (٣٠٢/١).

وأكثر مظانّها في الظروف الملازمة للإضافة المقطوعة عنها مثل كل وبعض وغير وأي وقبل وبعد وحسب، وأول، ودون، وأسماء الجهات نحو: (يمين، وشمال، ووراء، وأمام، وتحت، وفوق، وعل)، فما كان من هذه الأسماء، ونحوها مصرحًا بإضافته، أو منويا معه لفظ المضاف إليه، أو غير منوي الإضافة فهو معرب وتبيان ذلك ما يلي:

❁ **(كلٌّ وبعضٌ) يكونان مُضافينِ**، نحو: جاءَ كلُّ القومِ أو بعضُهم، ومقطوعينِ عن الإضافة لفظاً، فيكون المضافُ إليه مَنويًّا، كقوله تعالى:{ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ } [سورة النساء:٩٥]. أي كلَّ فريق منهم، أي: كلاًّ من المجاهدينَ والقاعدينَ، فهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة؛ لذا صح الابتداء بهما ووقوع الحال منهما، قال سِيبَوَيه: "كلٌّ وبعضٌ مَعرِفةٌ وَلَا توصَف وَلَا تكون وَصفًا، وَذَلِكَ إِذا حذفت مِنْهَا الْإِضَافَة، وَلَا يُعَوَّض مِمَّا حُذف مِنْهَا لدلالتها بأنفُسِها على الْإِضَافَة"(١)، ويقول ابن يعيش: "وأما "كُلٌّ"، و "بَعْضٌ"، فمحذوفٌ منهما المضافُ إليه، وهو مرادٌ، يدل على ذلك أنّهما معرفتان، ولولا إرادةُ المضاف إليه فيهما؛ لكانا نكرتَيْن، نحو قولك: "غلامُ زيدٍ" إذا أردتَ المعرفةَ، و "غلامٌ" إذا أردت النكرةَ. والذي يدل على تعريفهما وقوعُ الحال منهما، نحو قولك: "مررت بكُلٍّ قائمًا، وببعض جالسًا"، والحالُ إنما تكون من المعرفة، ولا تكون الحالُ من النكرة إلا على ضُعْفٍ وضرورةٍ. وإنما يُحذف المضاف إليه إذا جرى ذكرُ قوم، فتقول: "مررت بكُلٍّ"، أي: بكلّهم، و"مررت ببعضٍ"، أي: ببعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٢٣٤.

المضاف إليه"[١]، وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفا وسدسا وثلثًا وربعًا ونحوها معارف؛ لأنها في المعنى مضافات، وهي نكرات بإجماع، ورُد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده، وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد "كل" و "بعض" على إرادته[٢].

وكان من أثر ذلك مما ورد من ذلك في معاني القرآن:

- **جواز مجيء الحال من (كل وبعض) على نية الإضافة:** قال الله تعالى: {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾} [سورة يس:٤٠]، أي: كل من الشمس والقمر، أو منها أي: من اليل والنهار والشمس والقمر. و" كل " لفظها مفرد ومعناها جمع، وإذا حُذِف ما يُضاف إليه جاز مراعاة معناها نحو هذه الآية، جاء في (المخصص): "إن (كلا) لفظ واحد ومعناه جميع، ولهذا يحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى، فيقال: كلهم ذاهب، وكلهم ذاهبون[٣]، و{ يَسْبَحُونَ } يجوز أن يكون خبر «كُلٌّ» على المعنى، و{ فِي فَلَكٍ} متعلق به. ويجوز أن يكون حالاً والخبر «في فَلَكٍ».[٤]
- **جواز الابتداء بـ (كل) وهي نكرة لفظا على نية الإضافة:** قال صاحب درج الدرر وغيره في قوله تعالى: { وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٦﴾} [سورة

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٣/٢).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٧٩٩/٢)، وإعراب القرآن وبيانه ٣٠٦/٦.

(٣) المخصص ١٣١/١٧

(٤) اللباب في علوم الكتاب (٤٩١/١٣).

هود:٦] {كُلٌّ} مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة نِيَّةُ الإضافة فيه، والمضاف إليه محذوف، تقديره: كل ما ذكر من الدابة، ورزقها، ومستقرها، ومستودعها"[١].

و"أكثر الناس يمنعون أن يقال: الكل والبعض، لأنهما في نية الإضافة فلا يدخلهما اللام"[٢]

❁ حكي أبو علي: **(ابدأ بذا من أول)** بالضم على البناء، وبالفتح على الإعراب، ومنع الصرف للوصفية الأصلية، ووزن الفعل، وبالخفض على نية ثبوت المضاف إليه[٣]، قال ابن مالك –رحمه اللَّه –في "الكافية الشافية":

وَالحَرَكَـــاتُ كُلُّهـــنَّ اسْـــتُعمِلا إِذَا تَقُـولُ: ابْـدَأْ بِـذَا مِـنْ أَوَّلا[٤]

❁ وحكى الكسائي أن بعض العرب قال: «**أفوقَ تنام أم أسفلَ**»، بالنصب، على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل. ومثله على أحد الوجهين قول الشاعر:

أقـــولُ لمّـــا جـــاءني فخـــرُهُ سُـبْحانَ مـن عَلْقَمـة الفـاخِرِ[٥]

---

(١) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٣٢/١٣)، للشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي –إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي –الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان الكتاب: ودَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي –ت ٤٧١هـ) ص٢٣١/١: الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

(٢) توجيه اللمع لابن الخباز (ص٢٧٦).

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١٩٧/٢).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٩٦٢/٢) وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٥٠٧/٢. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (١٣٨/٣).

(٥) البيت من البسيط، للأعشى الكبير في ديوانه ١٤٣، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ٣٢٤/١.

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على الهيئة التي يستحقها قبل الحذف[١]، وقال الفراء وأصحابه: (سبحان) في البيت نكرة؛ لأنه مضاف إلى اسم مسقط تأويله: سبحان الله، وأضمر اسم الله وجرى مع سبحان الله مجرى المظهر لدلالة الكلام عليه "[٢].

وقال ابن مالك: "أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف" وفي رأي الفراء ما يشير إلى أنها لا تقال إلا له سبحانه وتعالى ولا تستعمل إلا مضافة[٣].

وكان من آثار ذلك أن بعض الأسماء المحتملة للإعراب والبناء والتعريف والتنكير كـ (قبل) و(بعد) وكذا (كل وبعض) باتت في حكم المنزل بين المنزلتين، "أما البناء فللشبه اللفظي والمعنوي بالحرف، وذلك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية؛ أما المعنوية فمن قبل أنهما لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبهما، وأما اللفظية فمِن قبَل جمودهما وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما ولا ينسب إليهما ولا يضاف، أما الإعراب فلأنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير فاستحقا إعرابًا في حال، وبناء في حال وأنهم قد يراعون اللفظ كما راعوا لفظ (كل وبعض) فلم يصفوهما بالمعرفة حيث لفظهما لفظ النكرة، ولا –أيضًا– وصفوهما بالنكرة اعتبارًا بالمعنى ومعناهما معنى المعرفة"[٤].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٤٨).

(٢) دقائق التصريف لابن المؤدب/٤٤٩.

(٣) شرح التسهيل٢/١١٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: (٣/٢٤٢/٢٤٣): وينظر: توجيه اللمع لابن الخباز (ص٧٠): البديع في علم العربية: (١/٤٢) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب – ص١٠٢وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/٦٦٨).

❁ وفي معاني القرآن للفراء[1] قوله تعالى : { لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ} [سورة الروم:٤]، القراءة بالرفع بغير تنوين لأنَّهما فِي المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلمّا أدّتا عَن معنى ما أُضيفتا إِلَيْهِ وسَمُوهما بالرفع وهما مخفوضتان ليكون الرفع دليلًا عَلَى ما سقطَ مما أضفتهما إِلَيْهِ. وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر:

إنْ تــأتِ مــن تحــت أجئهــا مــن عــل[2]

وقول امرؤ القيس):

مِكَـرٍّ مِفـرٍّ مُقبـلٍ مُـدبرٍ معًـا كجلمـود صـخرٍ حطـهُ السـيلُ مـن عَـلِ[3]

و(عَلُ) معناه: الإتيان من فوق، وهو مثل: (من قبلُ) لما تحذف المضاف إليه وتنوي معناه، فيبنى على الضمّ فيصبح معرفة وليس نكرة؛ لأنك تنوي زمناً معلوماً للمخاطَب؛ لذلك قالوا سقط من علُ فُهم أنه من علوٍّ معلوم، وإذا قلت سقط من علِ أي سقط من مكان عالٍ لا نعرف ارتفاعه لذا قال: **(حطّه السيل من علِ)** أي من مكان مرتفع لم يقصد مكاناً معيناً فهو نكرة.

و(عل) في نحو: "جئته من عل " معناه من فوق، وفوق لا بد أن يكون مضافا إلى شيء: إما ظاهر، وإما باطن مقدر، وكذلك الألفاظ التي في معناها، فوجب أن تكون عل وما ذكرنا بعدهما في تقدير الإضافة، فإذا حذفت المضاف إليه لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان المحذوف نكرة وتنكر (عل) وما كان في معناه ونوّن، وإن كان معرفة بني لأنه بمنزلة اسم قد اكتفى ببعضه

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٩/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في معاني الفراء ٣١٩/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٤/٢.)

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه وهو من بحر الطويل ص ١٩، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه (٣/ /٢٨٧).

إذ كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وأدّى عن معنى الإضافة، فإذا كان (عل) في تقدير مضاف إلى معرفة كان مبنيا على الضم، وإن كان في تقدير مضاف إلى منكور كان معربا كما ذكرنا في فوق بما يوجب ذلك من العلل»[(١)].

- ومما حمل على قبل وبعد في توجيه مشكله ماورد في قوله تعالى {وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ} [سورة يوسف: ٢٥]، قَوْلُهُ تَعَالَى: "{مِن دُبُرٍ}: الْجُمْهُورُ عَلَى الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ. وَقُرِئَ فِي الشَّوَاذِّ بِثَلَاثِ ضَمَّاتٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ[(٢)]،وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، لِأَنَّهُ قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَالْأَصْلُ مِنْ دُبُرِهِ وَقُبُلِهِ، ثُمَّ فُعِلَ فِيهِ مَا فُعِلَ فِي قَبْلُ وَبَعْدُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لَا تَلْزَمُهُ كَمَا تَلْزَمُ الظُّرُوفُ الْمَبْنِيَّةُ لِقَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ".[(٣)]
- وفي قوله تعالى {وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ} [سورة سبأ: ٣]، قال أبو حيان في

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٨٠، ٨١).

(٢) قال أبو حيان: « قرأ ابْنُ يَعْمَرَ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالْعُطَارِدِيُّ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَنُوحٌ الْقَارِئُ، وَالْجَارُودُ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ بِخِلَافٍ عَنْهُ: مِنْ قُبُلٍ، ومن دبر، بثلاث ضمات. وَقَرَأَ ابْنُ يَعْمَرَ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالْجَارُودُ أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمْ: بِإِسْكَانِ الْبَاءِ مَعَ بِنَائِهِمَا عَلَى الضَّمِّ، جَعَلُوهَا غَايَةً نَحْوَ: مِنْ قَبْلُ ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/٢٦١).

(٣) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص: ٦٧، مكتبة المتنبي، بدون تاريخ، وشواذ القراءات للإمام الشيخ رضي الله شمس القراء أبي عبدالله محمد أبي نصر الكرماني،ص: ٢٤٤، تح: د/ شمران العجلي، مؤسسة البلاغ ، بيروت وينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/٧٢٩)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٨/٣٠٨): وفيه «وقرئ: "من قُبُلُ" و"من دُبُرُ"، بالضم على مذهب الغايات».

البحر: "قرأ زيد بن علي[1] بخفض راءَيْ {أَصْـغَرُ} و {أَكْـبَرُ}، ووصفت بأنها مُشْكلةٌ جداً وخُرِّجَتْ على أنها في نية الإضافة؛ إذ الأصلُ: ولا أصغرِه ولا أكبره، ومالا ينصرف إذا أُضيفَ انْجَرَّ في موضعِ الجرِّ، ثم حُذِفَ المضافُ إليه ونُوي معناه فَتُرِك المضَافُ بحالِه، وَ" مِنْ ذَلِكَ» لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِأَفْعَلَ، بَلْ هُوَ بِتَبْيِينٍ، لِأَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ أَبْهَمَ لَفْظًا فَبَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ: مِنْ ذلِكَ، أَيْ عَنَى مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَتْ مِنْ مَعَ كَوْنِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُضَافًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

نحن بغرس الوديّ أعلمنا منا بركض الجياد في السدف[2].

---

(١) شواذ القراءات للإمام الشيخ رضي الله شمس القراء أبي عبدالله محمد أبي نصر الكرماني، ص: ٣٨٨، وينظر: البحر المحيط (٥١٩/٨) والدر المصون (١٤٩/٩) ، وينظر أمالي ابن الحاجب» (١٩٤/١) في توجيه إعرابها.

٢) البيت من بحر المنسرح، وقد اختلف في قائله والراجح أنه لسعد القرقرة؛ وقيل لقيس بن الخطيم، وهو في ديوان سعد ص (١٧٠)، فالشاعر يقول :إننا أهل زراعة، ونحن بارعون في زراعة النخل لا في ركوب الخيل. وهذا القول، لا يصدر عن قيس بن الخطيم؛ لأنه فارس شجاع، وإنما هو من قول سعد القرقرة لأنهم أهل زراعة، وهو في الصحاح مادة: "سدف"، وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي (٨٤٥)، وشرح الأشموني (٤٧/٣) .«الوديّ" بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء آخر الحروف على وزن فعيل؛ جمع ودية وهي النخلة الصغيرة، قال الجوهري: الوديّ: صغار الفسيل .قوله: "بركض" الركض: تحريك الرَّجل، يقال: ركضت الفرس برجلي إذا استحثثته ليعدو، و"الجياد" بكسر الجيم؛ جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل، قوله: "في السدف" بفتح السين والدال المهملتين وفي آخره فاء، وأراد به الصبح وإقباله، والشاهد في قوله: "أعلمنا منا" حيث جمع الشاعر فيه بين الإضافة ومن، وأجيب عنه بأن التقدير: أعلم منا، والمضاف إليه في نية المطروح كاللام في: أرسلها العراك» ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» (١٥٥٠/١٥٤٨/٤).

وَخُرِّجَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ عِلْمٌ بِنَا، فَأَضَافَ نَاوِيًا طَرْحَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَاحْتَمَلَتْ قِرَاءَةُ زَيْدٍ هَذَا التَّوْجِيهَ الْآخَرَ فحذفَ المضاف إليه(١).

❁ **وراء:** من الظروف المتوسطة التصرف، وهو ظرف مكان والمشهور أنه بمعنى خلف، وحكم وراء كحكم قبل وبعد في كونه إذا أضيف أعرب، وإذا قطع بني على الضم، ولذا أنشد الأخفش:

إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ ولم يكن لقاؤُك إلا مِنْ وراءُ وراءُ(٢)

قال أبو علي الفارسي:«يجوّز فيه أهل النظر في العربية غير وجه، منها: إلا من وراء وراء، بضمها كما ضممت قبل، وبعد، وتحت، ودون، وتجعل الثاني بدلا من الأول، قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبيتا آخر قبله، قال: وزعم أنه شعر مرفوع: وإلا من وراء وراء، يريد به: ورائي، فحذف ياء الإضافة، وتدلّ الكسرة عليها. فيكون: من وراء وراء، وتكون الثانية بدلا من الأولى، أو تكريرا، ويكون: من وراء وراء، على أن تجعل وراء معرفة فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريرا، وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلا من وراء وراء، أضاف وراء إلى وراء فجره للإضافة، ..." (٣).

وجاء في الحديث عن إبراهيم –عليه السلام –: "كنتُ خليلًا من وراءُ وراءُ"(٤)، «فمن رواه بالضم فهو قطع عن الإضافة، نحو: من تحت، ومن عل، والثاني توكيد، ومن رواه بالفتح كان ذلك بناء علي جهة الشذوذ، وكان القياس

(١) البحر المحيط (٥٢٠/٨): والدر المصون (١٥٠/٩) والتذييل والتكميل (٢٦٣/١٠).

(٢) البيت لعتي بن مالك العقيلي من بحر الطويل وهو في: معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، والكامل ٨٥/١، والحجة ١٩٠/٥، وتهذيب اللغة ١٤٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨٢٢/٤. وشرح المفصل (٨٧/٤).

(٣) الحجة للقراء السبعة (١٩٠/٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه– كتاب الإيمان (١٨٧/١).

لما تصرف فيه بدخول من عليه أن يضاف الأول إلي الثاني، فيقال: من وراء وراء».[١]

❁ **ومن هذا قراءة من قرأ في الشاذ (لا خوفُ عليهم)**[٢] من قوله تعالى " فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" [سورة البقرة: ٣٨] بالضم دون تنوين، تقديره: فلا خوف شيء. حذفَ المضاف إليه وبقي المضاف على حاله، ولذلك لم يُنوّن (فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ). ومثله قول بعض العرب: سلامُ عليكم، بلا تنوين، يريدون سلام الله.[٣].

❁ **ونية الإضافة لها أثرها في حركات الإعراب والبناء:**

ففي المسائل الحلبيات: "أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال: سألته – يعني أبا عثمان – عن " لا أذرعات لك" إذا أراد الإضافة، فقال " لا أذرعاتِ لك". فقلت: لِمَ وأنت تفتح التاء في غير الإضافة؟ فقال: لأني إذا لم أضف فالفتحة لـ "لا" ولـ " أذرعات" جميعاً؛ لأنه اسم واحد، فقد زال ما كان لـ" أذرعات" وحدها، وإذا أضفتها فهي منفصلة من "لا" لأنها مضافة، فهي منصوبة بـ"لا"، كأني قلت "لا أذرعاتك". ولذلك منعتها التنوين "[٤].

وإذا قلت: (لا مسلماتِ لك) من غير نية الإضافة، فتحت التاء لأنها مبنية، وهي نظيرة (خمسة عشر)، فتجعل (لا) و(مسلمات) اسمًا واحدًا، كما أن (خمسةَ عشرَ) اسمٌ واحدٌ، وتقول: (هذا مسلمات زيدٌ) إذا أردت اسم رجل، فتكسر التاء؛ لأنها في موضع الفتح، فإذا لم تجعل (لا) مع (مسلمات) اسمًا واحدًا،

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣٨١/٩).

٢) القراءة منسوبة لابن محيصن في المحرر الوجيز لابن عطية ٦٣/٥. وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٣٢١٤/٧) ولم أقف عليها في كتب شواذ القراءات.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٠٦/٣) و شرح الأشموني ١٧٨/٢.

(٤) المسائل الحلبيات، ٣١٢– ٣١٣.

ونويت الإضافة، قلت: (لا مسلمات لك)، فتكسر التاء؛ لأنها نظيرة الهاء في الفتح، في قولك: (لا مسلمة لك)، وأنت تريد أن تضيف إلى (لك)، فكسرة التاء نظيرة فتحة الهاء(١).

- **ومن بديع آثار ذلك أنه:** إذا كان المعدود صفة منويًّا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها، فإن كان الموصوف مذكرًا أُنِّثَ العدد، وإن كان مؤنثًا ذُكِّرَ، قال الله تعالى: {مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} الآية ١٦٠ –من سورة الأنعام. بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، والتقدير: عشر حسنات أمثالها، ولولا ذلك لقيل: عشرة بالتاء؛ لأن المثل الذي هو واحد الأمثال مذكر، وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده. وتقول: عندي ثلاثة رَبَعات، بالتاء في ثلاثة إن قَدَّرت الموصوف رجالاً، وبتركها إن قَدَّرت الموصوف نساء؛ لأن رَبَعات – بفتح الباء – في الأصل اسم، ثم استعملت في الصفة وهى جمع رَبْعة – بسكون الباء – يوصف بها المذكر والمؤنث، فيقال: رجل رَبْعة، وامرأة رَبْعة، أى: مربوع لا طويل ولا قصير. ولهذا نرى العرب يقولون: ثلاثة دواب – بالتاء – إذا قصدوا ذكورًا؛ لأن الدابة صفة في الأصل غلبت عليها الاسمية، فكأنهم قالوا: ثلاثة أَحْمِرَةٍ دَوَابَّ. وقد سُمِعَ من كلامهم: ثلاثُ دوابَّ ذكور –بترك التاء؛ لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ، وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد؛ نظرًا إلى الحال.(٢).

❁ **وفى صرف أَيَّةٍ وأَيَّاتٍ (تأنيث أي) ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة** خلاف؛ الجمهور على الصرف؛ لأن التعريف بنية

(١) انظر: المسائل الحلبيات، ٣١٢– ٣١٣، والتعليقة، ٣٦/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٧/٤، والتصريح ٤٥٢/٢، ٤٥٣.

الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم[١] وأبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف؛ لأن التعريف **بالإضافة المنوية** شبيه بالتعريف بالعلمية، ولذلك مُنع من الصرف جُمَعُ المؤكد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية، فكان كالعلم المعدول[٢].

- **والألفاظ المعدولة فيها خلافٌ**، فهل يجوز فيها القياسُ أم يُقتصر فيها على السماع؟ قولان: قول البصريين عدمُ القياس، وقول الكوفيين وأبي إسحاق جوازُه، واختلفوا أيضاً في صرفها وعدمِه: فجمهورُ النحاةِ على منعه، وأجاز الفراء صرفها.... والثاني: مذهب الفراء، وهو العدلُ **والتعريف بِنِيَّةِ الألف واللام**، ولذلك يَمْتنع إضافتُها عنده لتقديرِ الألف واللام، وامتنع ظهورُ الألف واللام عنده لأنها في نية الإضافة[٣].
- **وفي النداء**: ذكر النحويون أنه قد يُضم في النداء ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، **وتُنوى الإضافة**، كقراءة بعضهم "رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ "[٤]، و(رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ)[٥].

وقد حكى سيبويه ذلك لغة لبعض العرب في النداء خاصة[٦]، وأن أبا عمرو ومن وافقه أطلقاها في النداء وغيره، فقال: "حكى سيبويه عن بعض

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ١٦٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٠٩/١.

(٣) ينظر الدر المصون ٥٦٢/٣

(٤) من الآية ٣٣ من سورة يوسف، وقد جاءت هذه القراءة بدون نسبة إلى أحد: ينظر: التبيان للعكبرى ٥٣/٢، وهى قراءة شاذة، ولعلها لابن محيصن؛ فقد قرأ بها فى سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء، وهي قراءة عشرية معزوة إلى أبى جعفر المدني، ووافقه فيها ابن محيصن. ينظر: النشر ٣٢٥/٢، وتقريبه/١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٨/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٠٩/٢.

العرب: يا قومُ لا تفعلوا، ويا ربُّ اغفر لي، ووجه هذه اللغة: أنه لمَّا حذف الياء قَدَّرَ، كأن الاسم لا ياءَ معه، فبنى على الضم. وأجاز أبو عمرو وغيره استعمال هذه اللغة بدون نداء، نحو: جاء غلامُ"(١).

واختُلِفَ في تعريف المضمومِ على هذه اللغة: أهو **بالإضافة المنوية أم بالقصد والإقبال؟** اختار ابن مالك تعريفه بالإضافة المنوية(٢)، وصَرَّحَ بعضهم بالثاني فقال: جعلوه معرفًا بالقصد فبنوه على الضم،(٣).

ويرى المرادي أن كليهما محتمل(٤)، والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية؛ المنوية؛ لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه(٥).

- **وفي نداء بشرى من** قوله: {وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ۚ} [سورة يوسف: ١٩] تحتمل الإعراب والبناء فقرأ عامة الكوفيين(٦): (يا بُشْرَى) بإرسال الياء وترك الإضافة، وإذا قرئ كذلك احتمل وجهين من التأويل: أحدهما ما قاله السدي، وهو أن يكون اسم رجل دعاه المستقي باسمه، كما يقال: "يا زيد"، و " ياعمرو"، فيكون "بشرى" في موضع رفع بالنداء. والآخر: أن يكون أرادَ إضافة البشرى إلى نفسه، فحذف الياء وهو يريدها، فيكون مفردًا وفيه نيَّة الإضافة، كما تفعل العرب في النداء

(١) المساعد ٣٧٧/٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٢/٣، ٢٨٣.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك١٠٨٣/٢، والتصريح٢٣٤/٢، وحاشية الصبان١٥٦/٣.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٣/٢.
(٥) ينظر: السابق ١٠٨٣/٢، والتصريح ٢٣٤/٢.
(٦) وقرأ الباقون يا بُشْرَايَ بالألف وفتح الياء ينظر: السبعة لابن مجاهد ٣٤٧، والتيسير" للداني /١٢٨)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي /٢٦٣).

فتقول: "يا نفس اصبري"، و" يا نفسي اصبري"، و"يا بُنَيَّ لا تفعل"، و"يا بُنَيِّ لا تفعل"، فتفرد وترفع، وفيه نية الإضافة. وتضيف أحيانًا فتكسر، كما تقول: "يا غلامِ أقبل"، و"يا غلامي أقبل".(١)

وفي معاني القرآن للفراء "تقول: يا عمرو والصلت أقبلا. فتجعل الصلت تابعا لعمرو وفيه الألف واللام **لأنك نويت به أن يتبعه** بلا نية «يا» فِي الألف واللام. فإن نويتها قلت: يا زيد ويا أيها الصّلت أقبلا. فإن حذفت «يا أيها» وأنت تريدها نصبت كقول اللَّه عز وجل { يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ} [سبأ: ١٠] (نصب الطير على جهتين: **على نية النداء المجدد له** إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليه فعلا: وسخرنا له «الطَّيْرَ» فتكون النية على سخرنا ".(٢)

❁ **ومن مظاهر ذلك ما اخْتلف فيه النحاة من وصف المعرفة بالنكرة** نَحْو: مَرَرْت بِالرجلِ مثلك وَخير مِنْك، وقد حرر محل النزاع السيرافي في المسألة فقال: "يعني أن الرجل معرفة، ومثلك وخير منك نكرة، وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما، وذلك أن الرجل في قولك: ما يحسن بالرجل مثلك، وبالرجل خير منك، غير مقصود به إلى رجل بعينه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة لأنه أريد به الجنس، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاجتمعا في أنهما غير مقصود إليهما بأعيانهما، فحسن نعت أحدهما بالآخر، وكان من حق اللفظ والمساواة أن يكون لفظ النعت معرفة كلفظ المنعوت فامتنع دخول الألف واللام في التعيين، فَقَالَ الْأَخْفَش إِنَّه نكرَة وأل فِيهِ زَائِدَة ليَصِح إتباعه بهما إِذْ ليسَا بمعرفتين وَقَالَ

(١) ينظر معاني القرآن للنحاس ٣/٤٠٥.

(٢) معاني القرآن للفراء (١/١٢١).

الْخَلِيل بل النَّعْت والمنعوت معرفتان على نِيَّة أل فِي النَّعْت وَإِن كَانَ موضعا لَا تدخله كَمَا نصب الْجَمَّاء الْغَفِير على نِيَّة إِلْغَاء أل، ... والذي عندي في معنى قول الخليل من نية الألف واللام، أن هذين الاسمين في موضع ما فيه الألف واللام، كأنّا قلنا في موضع مثلك: المماثل لك، وفي موضع خير منك: الفاضل لك، والراجح عليك، ولم يجز أن يوصف العلم بمثلك وخير منك لاختلاف الأول والثاني، لأن الأول مقصود إليه، والثاني غير مقصود إليه. قال: (وزعم الخليل أنه إنما جر على نية الألف واللام)، يعني: مثلك، وخير منك، (ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام، كما أن (الجماء الغفير) منصوب على نية إلغاء الألف واللام نحو طرا وقاطبة".[1]

ويرى أبو علي الفارسي أن مذهب أبي الحسن الأخفش في زيادة اللام في قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك أقوى من مذهب الخليل فقال" تقدير أبي الحسن ومذهبه عندي أقوى، وذلك أنك على مذهبه تقدر زيادة حرف ملفوظ به، وعلى المذهب الآخر تنوي حرفًا غير ملفوظ، وزيادة الحروف المظهرة أكثر من النية بالحروف المضمرة، وإن كان قد جاء منه شيء نحو ما حكاه سيبويه في القسم، وهذا مذهب أضعف منه؛ لأنّ الجرّ يدل على الجارِّ. فإن قلتَ: فما امتناع هذه الصفة أن يكون هذا موصوفها في الدلالة كانجرار الاسم في دلالته على ما هو مجرور؟

فالجواب: أنّ الدلالة اللفظية أبلغ وأقوى من الدلالة المعنوية؛ لأنّ الدلالة اللفظية محسوسة، والمعنوية مستنبطة، وقد يعترض من الشبه على المستنبط ما لا يعترض على المحسوس. ألا ترى أنك قد تتوهم في غير هذه الصفة البدل، وليس يعرض ذلك في قول أبي الحسن، وشيء آخر يقوي مذهب أبي الحسن

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي –٣٤٦/٢.

وهو أنه لو ظهرت اللام لم يجز دخولها على (مثلك)، فما لا يجوز مظهرًا فهو من الجواز مضمرًا أبعد"[١].

وقد اعترض ابن جني على أبي علي الفارسي، ووجه اعتراضه هو أن كون زيادة الشيء تدل على زيادة في معناه، فـ(أل) حرف من حروف المعاني، وحروف المعاني لا تقع زائدة؛ لأنه جيء بها لمعنى، فإن أنت حذفتها ذهب المعنى المراد منها بحذفها، وقد منع النحويون دخول (أل) عليها؛ لأنها لا تكتسب بذلك تعريفًا[٢]، وأجازه بعضهم على أن اللام للمعاقبة أي بدلًا من الضمير المضاف إلى (مثل)[٣]. والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي أن اللام "في قول أبي الحسن ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة مقدرة[٤].

❁ **ومن الآثار الصوتية** ما ذكره السمين الحلبي في (مرضات) عند قوله تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ} [سورة البقرة: ٢٠٧] أنها" مَصْدَرٌ بُنِيَ عَلَى التَّاءِ: كَمَدْعَاةٍ، وَالْقِيَاسُ تَجْرِيدُهُ عَنْهَا، كَمَا تَقُولُ: مَرْمًى وَمَغْزًى، وأمال الكسائي: مرضات، وَعَنْ وَرْشٍ خِلَافٌ فِي إمالة: مرضات، وَوَقَفَ حَمْزَةُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ، وَوَقَفَ الْبَاقُونَ بِالْهَاءِ. فَأَمَّا وَقْفُ حَمْزَةَ بِالتَّاءِ فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقِفُ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى: طَلْحَةَ، وَحَمْزَةَ، بِالتَّاءِ، كَالْوَصْلِ، ...وَقَدْ حَكَى هَذِهِ اللُّغَةَ سِيبَوَيْهِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ، كَأَنَّهُ نَوَى تَقْدِيرَ الْمُضَافِ

(١) الإغفال، ١/٢٩٠- ٢٩١.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ١/٨٥. الخصائص، ٣/٩٩- ١٠٠.

(٣) انظر: المقتضب، ٤/٢٨٦.

(٤) انظر: الخصائص، ٣/٩٩- ١٠٠.

إِلَيْهِ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْلِمَ أَنَّ الْكَلِمَةَ مُضَافَةٌ، وَأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُرَادٌ: كَإِشْمَامِ مَنْ أَشَمَّ الْحَرْفَ الْمَضْمُومَ فِي الْوَقْفِ لِيُعْلِمَ أَنَّ الضَّمَّةَ مُرَادَةٌ، وَفِي قوله: ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ إِشَارَةٌ إِلَى حُصُولِ أَفْضَلِ مَا عِنْدَ اللَّهِ لِلشُّهَدَاءِ، وَهُوَ رِضَاهُ تَعَالَى.

والثاني: أن يكونَ وقف على نيةِ الإضافة، كأنه نَوَى لفظَ المضافِ إليه لشدةِ اتِّصال المتضايفَيْنِ فأَقَرَّ التاءَ على حالِها مَنْبَهَةً على ذلك، وهذا كما أَشَمُّوا الحرفَ المضمومَ ليُعْلِمُوا أنَّ الضَّمَّة كالمنطوق بها. وقد أمالَ الكسائي وورش «مَرْضات".[١]

❁ **وقوله: (يا حَسْرَتى) الزمر ٥٦**–مُضاف إلى المتكلم يَحوّل العرب الياء إلى الألف فِي كلّ كلام كَانَ معناهُ الاستغاثة، يَخرج عَلَى لفظ الدعاء، وربّما قيل: يا حَسْرَتِ رسمت هكذا بالتاء المفتوحة إذ كانت في نية الإضافة إلى الياء المحذوفة فكانت في الحشو لا في الآخر»[٢].

(١) الدر المصون ٣٥٨/٢

(٢) معاني القرآن للفراء» (٤٢١/٢).

المبحث الثاني: توهم الإضافة:

ومما هو قريب الصلة بالمبحث السابق إلا أنه أدخل في المعنويات من سابقه، توهم الإضافة:

❁ ومنه ما رَواه أبو العبّاس عن عُمارةَ بن عَقِيل أنّه قرأ: { وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ ﴾ [سورة يس: ٤٠][1] بنصب "النهارَ" على إرادةِ التنوين، وقد عدل القارئ عن ذلك؛ فرارًا من الثقل إلى الخفة، لأنه رأى أن التنوين أثقل على اللسان، وأشق على النفس، فعدل عنه **مع نيته وتقديره**، ولذلك أبقى النهار منصوبًا، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت { سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ قال: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فقوله: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس[2]

ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

فألْفَيْتَـــــه غيـــــرَ مســـــتعتبٍ ولا ذاكِـــــرِ اللهَ إلَّا قَلـــــيلا[3]

بنصب لفظ الجلالة مع إسقاط التنوين من اسم الفاعل ذاكر تخفيفًا، وإن كان سيبويه قد جعل حذف التنوين في البيت المذكور للضرورة، وقيل: إن حذف التنوين في قراءة عمارة وفي البيت لغة قليلة لقوم من العرب[4].

- **اختلف النحاة في العامل في "إذا" و"متى"**. فقيل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل في "إذا جواب الشرط، وفي "متى" الشرط، "ووجه من قال: إن

---

(١) في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ص (٨١/٢): «قال: سمعت عمارة يقرأ: "وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ"، فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت: سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهلا قلته. فقال: لو قلته لكان أوزن، يريد: أقوى وأقيس.

(٢) الخصائص لابن جني ١٢٦/١.

(٣): البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد» (٣٣٦/٣).

العامل في "إذا" جواب الشرط وفي "متى" الشرط، **قوة توهم الإضافة** في "إذا" وضعفه في "متى"، لأنه لما رأى أن "إذا" لا تكون إلا للوقت المعين توهم وجوب الإضافة ليحصل التعيين كقولك: إذا طلعت الشمس آتيك، كأنك قلت: حين تطلع الشمس آتيك. ولما رأى أن "متى" للوقت المبهم لم يقو عنده وهم الإضافة، فكان العامل الشرط".(١)

ومن ذلك قول الشاعر:

فظل طُهاة اللَّحْم من بَين مُنضِج صَفيفَ شِواء أَو قَدير مُعَجَّلِ(٢)

فإنهم جعلوه مِن العطفِ على التوهُّم؛ وذلك: أنه توهَّم أنه أضاف منضج «إلى» صَفيف وهو لو أضافَه إليه لَجَرَّه فعطفَ قدير «على» صفيف «بالجرِّ تَوَهماً لجرِّه بالإضافة، وقال ابن مالك:

«وقد يجر المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرئ القيس السابق، لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرا بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصب مجرور، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال، كاتصال منضج بالمنصوب، فلو كان منفصلا لم يجز الجر، نحو أن يقال: من

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٨٦٩/٢/٨٧٠).

(٢) من الطويل من معلقة امرئ القيس في "ديوانه"١٢٠.

المفردات: الطّهاة: جمع طاه وهو الطباخ. منضج: اسم فاعل من أنضج اللحم إذا أحكم شيّه. صفيف: الصفيف من اللحم: ما صفّ على الجمر ليشوى. الشّواء: اللحم المشوي على الجمر. القدير: ما طبخ من اللحم في القدر. المعجّل: السريع. والشاهد فيه قوله: أو قدير حيث عطف بالجر على صفيف والمعطوف عليه وإن كان منصوبا إلا أنه توهم فيه الجر لأنه معمول اسم الفاعل، وذلك المعمول كثيرا ما يضاف إليه العامل . ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي: (٧٠٩/٣).

بين منضج بالنار صفيف شواء، لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله» [1]

❁❁❁❁❁

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/١).

المبحث الثالث: نية الحذف

من سنن العرب الإضمار والحذف إيثارا للتخفيف أو للإيجاز أو للاتساع أو غيره بناء على قصد المتكلم وثقة بفهم المُخاطب، فبنيت أحكام في توجيه المعنى والإعراب على نية الحركة ونية التنوين وحذفهما، والقاعدة الأمّ في هذا الباب ما ذكره أبو علي الفارسي في الحجة أن " الحذوف تخصّص ولا تقاس"(١)، بل قد أعمل بعضهم بعض الحروف مع حذفها على نية إعمالها وهو مالا نظير له في كلامهم كما ذكر بعضهم في قوله تعالى﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه «عن قتال فِيهِ» فخفضته على نية (عن) مضمرة(٢). وهذا القول يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمالها لا يجوز باطراد(٣). إذ الأصل في الحرف ألا يعمل وهو مُقدّر، ولا بالإضافة التي هي نسبة تقييدية بين اسمين تُوجِب لثانيهما الجرّ أبداً، وهذه الإضافة، هي عامل معنوي والقاعدة تقول: إذا ظهرَ في اللفظ ما أمكنَ تعليقُ الحكم عليه كان أولى.

❁ وقولُه تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ} [سورة البقرة: ٩٦] «وجَدَ» هنا متعديةٌ لمفعولَيْن أوَّلُهما الضميرُ، والثاني «أَحْرَصَ»، وإذا تَعَدَّتْ لاثنين كانَتْ كعَلِمَ في المعنى...ويجوزُ أن تكونَ متعديةً لواحدٍ ومعناها معنى لِقيَ وأصابَ، وينتصِبُ «أَحْرَصَ» على الحالِ: إمَّا على رَأْي مَنْ لا يشترطُ التنكيرَ في الحال، وإمَّا على رَأْي مَنْ يرى أنَّ

(١) الحجة للقراء السبعة (١٢٥/١):

(٢) معاني القرآن للفراء (١٤١/١) وإعراب القرآن للنحاس ١٠٩/١

(٣) انظر: المقتصد، ٧٠٠/٢، والإنصاف، ٢١٣/١، وأسرار العربية، ١٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور، ٢٥٢/٢، والمقاصد الشافية، ٣٥٠/١.

إضافةَ «أَفْعَل» إلى معرفةٍ فجاءَتْ على أحدِ الجائِزَيْن، أعني عَدَمَ المطابقةِ، وذلك أنَّها إذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ على **نيَّةِ «مِنْ»** جازَ فيها وجهان: المطابقةُ لِما قبلَها وعدمُها، وعليه هذه الآيةُ، وكلا الوجهين فصيحٌ"[(١)].

❁وقول الشاعر:

واهٍ رأبت وشيكا صدع أعظمه ورُبَّهُ عطبٍ أنقذت من عَطَبه[(٢)]

على رواية من جر "ورُبَّه عطبٍ" وهو شاذ. والمشهور فيه النصْبُ، ووجه الجر **نيةُ مِنْ**، أي مِنْ عَطِبٍ، كقولهم: نعم مِنْ رجلٍ.

- وقال سيبويه في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها " ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن، وذلك أنه أضمر حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه... وحذفوا الواو، كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينوون "[(٣)]

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٩/٢، ١٠).

(٢) البيت من بحر البسيط وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ٢٧. اللغة: الواهي: الضعيف. رأب الصدع: أصلح الفتق. وشيكًا: قريبًا وسريعًا. العطب: الهالك. العطب: الهلاك، قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله، والمعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط، فجبرت كسره ورشت جناحه.

(٣) الكتاب لسيبويه ٤٩٨/٣.

وقال الشاعر:

وكَحَّــلَ العْينَــينِ بــالعَوَاوِرِ[١]

على تصحيح واو العواور الثانية، لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير، فحذف الْيَاء للضَّرُورَة، وَلذَلِك لم يهمز لِأَن الْيَاء فِي نيَّة الثَّبَات فَكَمَا كَانَ لَا يهمزها وَالْيَاء ثَابِتَة، كَذَلِك لم يهمزها وَالْيَاء فِي نيَّة الثَّبَات، "**وهم يُعْمِلونَ المَنْوِيَّ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعْتدُّون به** ...، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن يُنوَى معه حرف، فأن لم يستجيزوا فيما لا يُنْوَى معه شيء أجدر وأولى"[٢].

قال الأعلم "الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز، لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها، كما قالوا في جمع أول: أوائل، والأصل أواول"[٣]

❁ **وفي باب المثنى عول على نية الحركة:** –فألف الثنية في الإعراب نظيرة الألف الدالة على التأنيث في نحو: حُبْلَى وسَكَرى، فهو يقول: "ونظير ألف

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز لجندل بن المثنى الطهوي، ويروون قبله قوله:

غــــرك أن تقاربـــــت أبـــــاعري وأن رأيـــــت الــــدهر ذا الــــدوائر

والعائرُ: كل مَا أعَل الْعين فلا يتَمَكَّن صَاحبهَا من النّظر لِأَن الْعين كَأَنَّهَا تَعُورُ. والعُوَّارُ: اللَّحْم الَّذِي ينْزع من الْعين بَعْدَمَا يذر عَلَيْهَا الذرور وَهُوَ من ذَلِك.

ينظر: الكتاب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٩٧/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٥/٢، والخصائص ١٩٦/١، والإنصاف ٦٤٦/٢، وضرائر الشعر ١٣١، والمقاصد النحوية ٢٠٩٥/٤.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه» (٣١/١):

(٣) ينظر: شواهد سيبويه ٣٧٤/٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٣٣٨/٤.

التثنية في أنها حرف إعراب وعلامةُ التثنية ألفُ التأنيث في نحو: حُبْلَى وسَكَرى، ألا تراها حرف إعراب وهي علم التأنيث، إلا أنهما يختلفان في أن حرف التثنية لا نية حركة فيه، وأن ألف حبلى فيها نية الحركة "[1].

❁ وذكر ابن جني في كتابه (الفَسْر) عدة أبيات محتجًّا بها على جواز حذف النون تخفيفًا، فبعد أن أورد قول المتنبي:

أطعناك طوع الدهر يابن ابن يوسف بشهوتنا والحاسدو لك بالرغم[2]

ذكر أنه حذف النون؛ لأنه شبهه بالاسم الموصول، كأنه قال: والذين حسدوك[3] فحذف النون من قوله :الحاسدون لما استقبلتها اللام لأنهم يتوهمون الإضافة في هذا الموضع؛ كأنه قال :والحاسدوك.

ثم ذكر أن هذا قد جاء في الشعر الفصيح، ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد يغنى به جيرانك الـ ـممسكو منك بأسباب الوصال[4]

أراد (الممسكون)[5].

والشاهد على حذف النون والنصب قوله:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[6]

أراد: الحافظون، ولذلك نصب (عورة) على الرواية المشهورة على أنها

(١) سر صناعة الإعراب ٣٤٣/٢.

(٢) البيت من الطويل، للمتنبي في ديوانه، ٥٦/٤ وتفسير أبيات المعاني ص٩٠.

(٣) انظر: الفسر، ٤٨٠/٣- ٤٨١.

(٤) البيت من الرمل، لعبيد بن الأبرص، في ديوانه، ٩٩.

(٥) انظر: الفسر، ٤٨١/٣.

(٦) البيت من المنسرح، وهو في ديوان قيس بن الخطيم ص١١٥ وهو في الكتاب لسيبويه: ١٨٦/١، معاني القرآن للأخفش: ٩٠/١، المقتضب: ١٤٥/٤، الانتصار لسيبويه على المبرد: ٨٥/١.

مفعول به لـ(الحافظو)، وعلى هذه الرواية تكون النون محذوفة من جمع المذكر السالم (الحافظو) للتخفيف لا للإضافة، وهذا جائز، وأشار ابن جني إلى أن من حذف النون للإضافة وجر (العورة) هو الوجه(١).

وعلل سيبويه بأنه " لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من الّذَينِ، والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ... وإذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهر كان الوجهُ الجرَّ، إلاَّ في قول من قال: "الحافظو عورةَ العشيرة "(٢).

وقول الآخر:

الفـارِجُو بـابِ الأَميـرِ المُـبْهِمِ(٣)

ورواية سيبويه(٤) للبيت " الفارجي بابِ الأميرِ المُبْهَمِ" بالجر.

والبيت شاهد على إعمال اسم الفاعل بعد اقترانه بالألف واللام والنون، ونصب ما بعده، والنصب والجر عند حذف النون، وأنه يجوز فيه حذف النون بالتخفيف لا بالإضافة، ونصب ما بعده، ويجوز حذف النون بالإضافة وجر ما بعده.

وقال ابن خروف(٥) في " الفارجو باب الأمير" فيه النصب مع حذف

(١) انظر: الفسر ٤٨١/٣، والمنصف، ٦٧/١، والتمام، ٤٣، والمحتسب، ٨٠/٢، وسر صناعة الإعراب، ١٩١/٢

(٢) الكتاب: ١٨٥/١.

(٣) الرجز لرجل من بني ضبة، الشاهد فيه حذف نون جمع المذكر السالم للإضافة. انظر: المقتضب ١٤٥/٤ والكتاب ١٨٥/١ والمقاصد الشافية ٤٤/٤ وأمالي ابن الشجري ٣٧٨/١ والبحر المحيط ٣٩٤/٨.

(٤) الكتاب: ١٨٥/١.

(٥) شرح الجمل لابن خروف: ٥٤٣.

النون، وسيبويه يرويه بالنصب على القطع، والنصب بإضمار فعل، وهو قد حذف النون وخفض على القياس. وما ذهب إليه سيبويه أولى.

❁**وفِي المرخم**[1] **لُغَتَانِ**: الِانْتِظَار وَهُوَ نِيَّة الْمَحْذُوف، وَترك الِانْتِظَار وَهُوَ عدم نِيَّته وَالْأول أَكثر اسْتِعْمَالا وأقواهما فِي النَّحْو وَجَاء عَلَيْهِ مَا قرئَ {وَنَادَوْا يَا مَال}[2] من قوله تعالى: {وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ} [سورة الزخرف آية ٧٧] قال مجاهد: ما كنا ندري ما معنى (ونادوا يا مالك) حتى وجدنا في قراءة عبد الله (ونادوا يا مال) قال عبد الله بن عمرو بن العاص ينادون مالكا أربعين سنة فيجيبهم بعدها { إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ} "[3]

وفي المساعد لابن عقيل أن «تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه وهو أكثر استعمالاً وأقوى في النحو، ولا يبالي بعدم النظير بعد الحذف، ويقال في هذا: على لغة من ينتظر الحرف، وفي الآخر: من لا ينتظر؛ وعلى الأولى قراءة بعضهم: (ونادوا يا مال ليقض)، وعلى الثانية ما روى سيبويه من قول بعض العرب: يا طلح، بضم الحاء.."[4]

---

(١) الترخيم هو: حذف آخر اللفظ بطريقة معينة وغرضه التخفيف -غالبا-، والحذف في الترخيم عارض والعارض قد يراعى تارة ولا يراعى أخرى، وباب الترخيم كله محمول على غيره؛ لأنه لم يستقر له حكم فيحمل عليه غيره، وهو مقيس على أبواب التصريف، فليقس كل لفظ على ما يشبهه من غير باب الترخيم. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣٦٣٥/٧).

(٢) القراءة منسوبة في المحتسب٢- ٢٥٧: لعلي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش، وينظر ابن خالويه ١٣٦.

(٣) «معاني القرآن للنحاس» (٣٨٥/٦).

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٥٥٣/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢٥٧/٢)، والإنصاف (٢٩٧/١).

وفي المحتسب جاء ما نصه على لسان أهل النار في الآية الكريمة: { وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ} وقراءة من قرأها: "يا مال": "قال أبو الفتح: هذا المذهب المألوف في "الترخيم"، إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا؛ وذلك لأنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم؛ وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار؛ ضرورة عليه، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه».[١]

❁❁❁❁❁

(١) "المحتسب" ج٢ ص٢٥٧.

المبحث الرابع: نية التقديم

اخْتُلِفَ في موقع قَوْله: { لَا يَضُرُّكُم} من قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، أَحَرَكَةُ الرَّاءِ إِعْرَابٌ فَهُوَ مَرْفُوعٌ أَمْ حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ لِضَمَّةِ الضَّادِ وَهُوَ مَجْزُومٌ؟(١)

ذكر مكي وغيره أن "قَوْله { لَا يَضُرُّكُم} من شدده وَضم الراء احتمل أَن يكون مَجْزُومًا على جَوَاب الشَّرْط لكنه لما احْتَاجَ إِلَى تَحْرِيك المشدد حركه بِالضَّمِّ وَأتبعهُ ضم مَا قبله كَمَا قيل لم يردهَا بِالضَّمِّ وَقيل هُوَ مَرْفُوع على إِضْمَار الْفَاء وَقيل هُوَ مَرْفُوع على نِيَّة التَّقْدِيم قبل وَإِن تصبروا كَمَا قَالَ...

يَا أَقْرعُ بْنَ حابِسٍ يا أَقرَعُ إنّك إن يُصْرَع أخوك تُصْرَعُ(٢)

فَرفع تصرع على نِيَّة التَّقْدِيم" .(٣).

وقال الفراء في (يضركم) يجوز أن يكون رفعا على **نية الجزم** لأن الراء الأولى مرفوعة فِي الأصل، فجاز رفع الثانية عليها .(٤)

---

(١) في إعراب القراءات السبع (ص٧٣): وَقَوْلُهُ تَعَالَى: { لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا}. قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَنَافِعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو بِالتَّخْفِيفِ وَكَسْرِ الضَّادِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ وَضَمِّ الضَّادِ وَالرَّاءِ، فَيَكُونُ مَوْضِعُهُ رَفْعًا وَجَزْمًا عَلَى مَذْهَبِ...، وَالْأَصْلُ: يَضْرُرْكُمْ، فَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِنَ الرَّاءِ الْأُولَى إِلَى الضَّادِ، وَأُدْغِمَتِ الرَّاءُ فِي الرَّاءِ، وَالتَّشْدِيدُ من أجل ذَلِكَ وَمَنْ قَرَأَ «لَا يَضِرْكُمْ» فَخَفَّفَ، أَخَذَهُ مِنَ الضَّيْرِ. ينظر: البحر المحيط في التفسير» (٣٢٣/٣):

(٢)البيت لجرير بن عبد الله البجلي من بحر الرجز، وهو في الكتاب (٦٧/٣)، والمقتضب (٧٢/٢)، وأمالي الشجري (٨٤/١)، والإنصاف (ص ٦٢٣) وابن يعيش (١٥٧/٨).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي (١٧٢/١).

(٤) معاني القرآن للفراء (١٥٠/١).

❁ **ويضعف رفع الجزاء** إن كان الشرط مضارعًا كقراءة طلحة بن سليمان" في الشواذ[١]: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع "يدرككم". ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط، فكان القياس عملها في الجواب. وتخريجه **عند سيبويه على نية التقديم والتأخير**.

أو إضمار الفاء، والأول عنده أولى إن تقدم عل الشرط ما يطلب المرفوع المذكور. كقوله: [من الرجز]

إنــك إن يصــرع أخــوك تصــرع

والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما، لأن ما يحل محلا يمكن أن يكون له، لا ينوي به غيره.[٢]

❁ وجاز العطف على محل إن واسمها قبل تمام الخبر على **نية تقديمه** وهو أحد الوجوه في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٩﴾ [المائدة: ٦٩].

فقوله «والصّابئون»: مرفوع على العطف على موضع «إن» **وما عملت فيه، وخبر «إن» منوي قبل «الصابئين»**، فلذلك جاز العطف على الموضع والخبر هو «من آمن»[٣].

❁❁❁❁❁

(١) الرسم المصحفي {يُدْرِكْكُمُ} بالجزم. وانظر قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط ٢٩٩/٣، والمحتسب ص١٩٣، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص٤٩٨، ومغني اللبيب ١٢٧/٢، وأوضح المسالك ٢٠٩/٤، والدرر ١٩٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح (٤٠٣/٢).

(٢) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٢٦/٤): والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٤٠٣/٢).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٣٢/١.

المبحث الخامس: نية الجزم

❁ **في (وَيَتَّقْهِ) من قوله تعالى:** {وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ"} [سورة النور: ٥٢] قراءات للقراء، فيقرؤها: بسكون القاف حفص عن عاصم فقط، كأنها على **نية الجزم**؛ لأن أصلها: يتقي، ففي آخرها حرف العلة، فإذا جزمت حذفت حرف العلة فقط، وتصير القاف مكسورة، ولكن حفصاً سكن القاف، وكأنه اعتبر في هذا الأخير نية الوقف عليه، أو بنية الجزم له، كذا قال النحويون فيها.(١).

❁ وفي قوله تعالى {۞ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ } [سورة البقرة: ٢٣٣] يريد: لا تضارر، وهو فِي موضع جزم... ولا يجوز رفع الراء على نية الجزم، ولكن يرفعه على الخبر(٢).

وأما قوله تعالى ﴿وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٞ يَفۡرَحُواْ بِهَاۖ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠] فقد يجوز أن يكون رفعا على **نية الجزم** لأن الراء الأولى مرفوعة فِي الأصل، فجاز رفع الثانية عليها، ولم يجز (لا تضارّ) بالرفع لأن الراء إن كانت تفاعل فهي مفتوحة، وإن كانت تفاعل فهى مكسورة. فليس يأتيها الرفع إلا أن تكون فِي معنى رفع"(٣).

❁❁❁❁❁

(١) تفسير القرطبي (٢٩٥/١٢).
(٢) معاني القرآن للفراء» (١٤٩/١).
(٣) معاني القرآن للفراء (١٤٩/١- ١٥٠).

المبحث السادس: نية الوقف:

❁ اختلفت القراءة في قوله تعالى {الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ} [آل عمران ١ – ٢).

منها: { الٓمٓ ٱللَّهُ } الميم مفتوحة والألف ساقطة. وهو القول المشهور.

واختلف النحويون في علة فتح الميم، أنها فتحت لالتقاء الساكنين، وحركت إلى أخف الحركات.

ومن قطع "الألف" فله وجهان:

أحدهما: نية الوقف ثم قطع الهمزة للابتداء.

والثاني: أن يكون أجراه على لغة من يقطع ألف الوصل.[١] قال الزمخشري: "ومن فصل وقطع فللتفخيم والتعظيم تعالى الله ابتداء وما بعده خبر"[٢]

❁ قوله تعالى﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ١﴾ [القلم: ١]

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ قرئ: بإظهار النون، وهو الأصل في الحروف التي في أوائل السور، إذ الوجه الوقوف على كلّ حرف منها، والوقوف يمنع من الإدغام. وبإدغامها على نية الوصل. وفتحها، وفيه وجهان:

أحدهما: لالتقاء الساكنين كأين وكيف.

والثاني: فتحها فتحة إعراب، وهو مفعول به، أي: اقرأ نون، أو الزم نون.[٣]

---

(١) تفسير البيضاوي: ٥/٢، والبحر المحيط: ٢٨٣/٢.

(٢) تفسير البيضاوي: ٥/٢، والبحر المحيط: ٢٨٣/٢. الكشاف: ٧/٣.

(٣) قرأ أبو جعفر، وأبو عمرو، وحمزة، وابن كثير، وحفص بإظهار النون. وقرأ ابن عامر، والكسائي وخلف، وأبو بكر بإدغامها. واختلف عن نافع، ويعقوب. انظر السبعة /٦٤٦/. والحجة ٣٠٩/٦. والمبسوط /٣٦٨/. والتذكرة ٥١١/٢. و هي قراءة عيسى بن عمر، وسعيد بن جبير. انظر إعراب النحاس ٤٧٩/٣. ومختصر الشواذ /١٥٩/. وإعراب القراءات ٣٨٢/٢. والمحرر الوجيز ٧٤/١٦. والقرطبي ٢٢٣/١٨.

المبحث السابع: نية اليمين

❁ ذكر سيبويه أن اللام في قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ جَمِعِينَ﴾ [الأعراف: ١٨]، إنما دخلت على **نية اليمين**.

قال سيبويه: وسألته (أي الخليل – رحمه الله–عن قوله عز وجل: ﴿وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]، فقال: هي في معنى ليفعلنَّ، كأنه قال ليظلُّن، كما تقول: واللَّه لا فعلت ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعل ومثل ذلك ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٨]، إنما دخلت اللام على نية اليمين.(١).

❁ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

في الآية جملتان:

إحداهما: مقسم عليها.

والأخرى: مؤكدة بغير قسم.

أما الجملة المقسم عليها فقوله: وَلَقَدْ عَلِمُوا مقسم عليه؛ لدخول اللام في لقد، وهذه اللام إذا جاءت في الفعل الماضي والمستقبل فإنما تجيء على **نية اليمين**، كانت مذكورة معها أو محذوفة.

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله: ليفعلنّ إذا جاءت مبتدأة:

فقال: هي على **نية القسم**"(٢)، واللام التي تدخل على الماضي هي هذه التي إذا دخلت على المستقبل لزمته النون، فتقدير وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ: والله لقد علموا.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٠٨/٣– وشرح الكتاب سيبويه» (٣١٤/٣).

(٢) انظر الكتاب ٤٥٥/١»

الفصل الثاني:

من العوامل المعنوية غير المدلول عليها بلفظ:

القطع والصرف والخلاف والخروج

من العوامل المعنوية التي لها أثر في توجيه المشكل من القرآن والشعر القطع والصرف والخلاف والخروج، وبين هذه المصطلحات تقارب، لذلك لم يجد أبو البركات الأنباري غضاضة في أن يجمع بين مصطلحي الخلاف والصرف فجمع بينهما في تعبير واحد قائلا: "فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول ومصروفا عنه ناصبا له "[(١)]، وكذا الرضي يشير صراحة إلى أن النصب على الصرف هو النصب على الخلاف فقال: "نصب على الصرف، بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء"[(٢)] لذا آثرت دراستها مجتمعة وإن كان بينهما عموم وخصوص لاتفاقهم في المقصد والعمل فما هو القطع والصرف والخلاف والخروج؟

القطع النحوي: يقصد به المخالفة الإعرابية في التراكيب اللغوية بقصد تنبيه المتلقي إلى معنى أهم، في مزاوجة بين الوصفية والمعيارية طردا للقواعد وفق ما ورد عن العرب في معهود خطابها.

ويقصد بالمخالفة الإعرابية: الانتقال من الرفع إلى النصب أو من النصب إلى الرفع أو من الجزم إلى الرفع أو غير ذلك، مما يقتضيه المعنى، وفيه من الافتتان لمخالفة الإعراب، وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع، وتحريك رغبة في الاستماع، سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدل على الاهتمام"[(٣)].

والصرف معناه: مخالفة الفعل الثاني للأول في الدلالة والإعراب وهذا يستوجب نصب الثاني قطعا له عن الأول، وحده الفراء بقوله: أن يجتمع الفعلان

---

(١) الإنصاف ٥٥٦/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٤١/٢.

(٣) ظاهرة القطع في العربية ل د / فاضل السامرائي أيضًا والقطع نحويا والمعنى د / عبد الفتاح الحموز ص١١.

بـ(الواو) أو (ثم)، أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ[١] في العطف، فذلك الصرف[٢]. وللفراء نص نفيس يكشف عن مراده فقال عقب قوله تعالى:{قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ} [سورة التوبة: ١٤] فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسِقَ عَلَيْهِ بواو أو فاء أو ثُمَّ أو أوْ فإن كَانَ يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإن رأيته غير مشاكِل لمعناهُ استأنفته فرفعته. فمن المنقطع ما أخبرتُكَ بِهِ. ومنه قول الله عَزَّ وَجَلَّ {وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا} [سورة النساء: ٢٧] رفعت {وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ }؛ لأنها لا تشاكل { أَن يَتُوبَ } ألا ترى أَنَّ ضمّك إيَّاهُمَا لا يَجوز، فاستأنفت أو رددته عَلَى قوله {وَٱللَّهُ يُرِيدُ}، ومثله {يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ }" [سورة التوبة ٣٢] فيأبَى فِي موضع رفع لا يَجوز إلا ذَلِكَ[٣]

الخروج: ويقصد به: مخالفة المعطوف لما قبله إذا كان المعنى لا يستقيم بالعطف بينهما فقد ذكر الفراء في قوله تعالى ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ﴾ [الأنعام: ٩٢] "إن جعلت مباركا من نعت الكتاب فرفعته، ولو نصبته على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صوابا[٤]

(١) الكر: الرجوع. يقال: كره وكر بنفسه، يتعدى ولا يتعدى، عطف. وكر عنه: رجع، والكرة: المرة، والجمع الكرات. ويقال: كررت عليه الحديث، وكركرته إذا رددته عليه. ينظر: لسان العرب كرر.

(٢) معاني القران ٢٣٥/١.

(٣) معاني القرآن للفراء» (٦٨/٢).

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١ (أي: حالا)

والخلاف: هو عامل معنوي كوفي محض كما رأى بعضهم أن(الصرف خلاف والخلاف صرف)[١] .

والفراء يعرف الصرف بما جاء عند النحاة منصوبا على الخلاف، ومصطلح الخروج أطلقه الفراء على ما نصب على الخلاف أو الصرف كما في قوله تعالى {مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً} [سورة البقرة: ٢٤٥] في قراءة النصب قال: "ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جوابا ل(من) لأنها استفهام "[٢] وهو عين ما حده في مفهوم الصرف إذ قال " أن يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثم)، أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ في العطف، فذلك الصرف"[٣]

وفي المحكم لابن سيده:" وقولُ البَغْدادِيِّين في قولِهم: ما تَأْتِينا فتحدِّثَنا تَنْصِبُ الجَوَابَ على الصَّرْف كلامٌ فيه إجْمالٌ بعضُه صحيحٌ وبعضُه فاسدٌ أما الصحيحُ فقولُهم الصَّرْفُ أن يُصْرَفَ الفِعْلُ الثاني عن معنَى الفعلِ الأوَّل قال وهذا معنى قَوْلِنا إن الفِعْلَ الثانيَ يُخالِفُ الأول وأما انتِصابُه بالصَّرْفِ فخَطأٌ لأنه لا بُدَّ له من ناصبٍ مُقْتَضٍ له لأن المعانِيَ لا تَنْصِبُ الأفعالَ وإنما تَرْفَعُها قال والمَعْنَى الذي يَرْفعُ الفعلَ هو وقوعُ الفعلِ وقوعَ الاسمِ وجاز في الأفعالِ أن يَرْفَعَها المعنَى كما جاز في الأسماءِ أن يَرْفَعَها المعنَى لمُضارَعةِ الفعل للاسْمِ وصَرَّف الشيءَ أعْمَلَه في غير وَجْهٍ كأنه يَصْرِفُه عن وَجْهٍ إلى وجهٍ وتَصَّرف هو وتصاريفُ الأُمورِ تَخالِيفُها ومنه تصريف الرِّيحِ والسَّحابِ والصَّرْفُ حِدْثانُ الدَّهْرِ

(١) المصطلح النحوي – نشأته وتطوره – عوض القوزي – ص ١٨٧– الناشر شؤون عمادة المكتبات بالرياض –١٩٨١.

(٢) معاني القران ١٥٧/١.

(٣) معاني القران ٢٣٥/١.

اسْمٌ له لأنه يَصْرِفُ الأشياءَ عن وُجُوهِها»(١).

ومن هنا أستطيع القول: إن هذه المسميات تتفق وتفترق، تتفق في المعنى والعمل، إذ معناها واحد وهو عدم المماثلة في المعنى بين السابق واللاحق، وفي العمل النحوي من حيث نصب الاسم أو الفعل بعدها إذا خالف ما كان حقه أن يشاركه فيه من حكم ومعنى، والمعنى المعجمي يشهد بصحة ذلك.

فالخلاف: في اللغة يعني عدم المماثلة أو المشاكلة بين سابق ولاحق والخلاف والمخالفة شيء واحد، والصرف: هو الميل عن الشيء، ورد الشيء عن وجهه، والصرف هو الرجوع عن الشيء، فكأن الإنسان يصرف نظره عن المعنى لآخر تراءى له، والخروج: نقيض الدخول، فكأن الشيء يخرج من الحكم الذي كان داخلا فيه.(٢)

وتختلف هذه المصطلحات من حيث العموم والخصوص، إذ إن الخلاف أعمها، فيمكن أن يذكر في كل موضع من مواضع الصرف والخروج، بينما لا يذكر الصرف إلا مع (واو المعية وفاء السببية ونحو ذلك كما فعل الفراء، والخروج أيضًا يدل على الخلاف، إذ هو مخالفة اللفظ المتأخر للّفظ المتقدم في أحكامه فكل خلاف خروج، وكل خروج خلاف(٣)

وتفترق في أن مصطلحات الصرف والخلاف والخروج عوامل معنوية بينما القطع منه ما هو لفظي كالإلغاء والتعليق أو إقحام بعض الزيادات اللفظية المانعة من العمل ك (ما) الكافة لإن عن العمل وغيرها ومنه ما هو معنوي وهو كعدد الرمل سعة، وبهذا يدل (القطع) على المصطلحات الثلاثة السابقة –

(١) ينظر «المحكم والمحيط الأعظم (٣٠٢/٨) .

(٢) ينظر: لسان العرب (خ. ل. ف / ص. ر. ف / خ. ر. ج) بتصرف.

(٣) العوامل المعنوية في النحو العربي. د/ سعيد آل يزيد (ماجستير) جامعة أم القرى ج٢ ص٤٨٣.

إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولا أدل على ذلك من حديث النحاة عن مظاهر للقطع شتى من ذلك أن العرب قد تخالف بين التوابع من المعطوفات والصفات وغيرها بقطع الثاني عن الأول فلا يشركه في إعرابه، ومع هذا يقدرون (عاملا) مناسبا للدلالة على أن هذا القطع لفظي وليس معنويًّا ومن ذلك التزامهم حذف الفعل في العديد من المصادر التي لا أفعال لها في حالة النصب، والمبتدأ في حالة الرفع في بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا كالنعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم، ومخصوص نعم وبئس، وغيرها من المسائل المشهورة، بما يدل أن القطع يأتي لمعنى تريده لما فيه من "التفنن الموجب لإيقاظ السامع، وتحريكه إلى الجد والإصغاء، فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني، وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة من المخاطب"(١)

ومن أثر ذلك في توجيه المشكل في القرآن الكريم ومعاني الشعر ما يلي:

❁ ناصب المضارع بعد (واو المعية):

للنحويين في ناصب الفعل المضارع بعد (واو المعية) أقوال: فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الصرف أو الخلاف، فقد ذكروا أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، منصوب على الصرف، لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين، وهو غير مراد، فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه، صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له(٢)،

(١) ينظر القطع في الفكر النحوي بين الظاهرة اللغوية والصنعة النحوية من بحث لي منشور في مجلة قطاع اللغة العربية ٢٠١٧م/ العدد /١١ /من ص. ٤٣٧-إلى٥٤٤، وينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ٣٠/٢٩/١.

(٢) الإنصاف للأنباري ١٠٧/٢ بتصرف واختصار.

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها(١)

ويشترط في هذا النصب أن تكون (واو المعية) مسبوقة بنفي أو أمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو دعاء أو رجاء أو تحضيض.

ومن أثر هذا العامل المعنوي في القراءات والشعر ما يلي:

❁ في (يكفر) من قوله تعالى {إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} [سورة البقرة: ٢٧١] فقوله{ وَيُكَفِّرُ} قد قرئت بالرفع والنصب والجزم ولكل وجهه...فمَنْ رفع فعلى ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ مستأنفاً لا موضعَ له من الإعرابِ، وتكون الواوُ عاطفةً جملةَ كلامٍ على جملةِ كلامٍ آخرَ.

والثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، وذلك المبتدأ: إمَّا ضميرُ اللَّهِ تعالى أو الإخفاءُ أي: وهو يُكَفِّر فيمَنْ قَرَأَ بالياء، والثالث: أنه عطفٌ على محلِّ ما بعد الفاءِ، إذْ لو وقع مضارعُ بعدَهَا لكانَ مرفوعاً، ويأتي المعنى ليكون مرجحا لوجه على وجه »(٢).

❁ وفي نصب"نكذِّبَ" من قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ}[سورة الأنعام: ٢٧] وجهان:

(١) ينظر في تفصيل هذه المسألة: الإنصاف للأنباري ١٠٧/٢.وشرح المفصل لابن يعيش ص٩٢٩.

(٢) الدر المصون ٦١٠/٢/٦١٣.

أحدهما: أن الواو مُبْدَلةٌ من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ فلا نكذِّبَ ونكونَ، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزمر: ٥٨]، يؤكد هذا قراءةُ ابنِ مسعود وابن أبي إسحاق: يا ليتنا نردُّ فلا نكذبَ بالفاء منصوباً.

والوجه الآخر: النصب على الصرف ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين... وأما إذا جَعَلْنا ولا نكذِّبُ «مستأنفاً " فيجوز ذلك أيضاً ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكونَ من تمامِ ولا نكذِّب أي: لا يكونُ منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين، ويكون قوله ولا نكذب حينئذ على حاله، أعني مِنْ احتماله العطفَ على" نُرَدُّ " أو الحالية أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذٍ دخولُ كونِهم مع المؤمنين في التمني وخروجُه منه ".[1]

- وقرأ النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف في (يدركه) من قوله تعالى {وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا} [سورة النساء:١٠٠]، وخَرَّجها ابن جني[2] على إضمار مبتدأ أي: «ثم هو يدركُه الموت»، فعطفَ جملةً اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط: الفعلُ المجزومُ وفاعلُه، والجمهورُ على جزم «يدركْه» عطفاً على الشرط قبله، وجوابه «فقد وقع»، وقرأ الحسن البصري بالنصب[3].

❁❁❁❁❁

(١) الدر المصون ٥٩٠/٤ باختصار.

(٢) ينظر: المحتسب لابن جني ١٩٧/١.

(٣) الدر المصون ٨٤/٨١/٤ بتصرف وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٢٢/٢– ط –دار الطلائع –مصر.

❁ناصب المضارع بعد فاء السببية:

قال الشاعر:

ألم تسأل الرّبع القَواءَ فيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[١]

استدل الزجاجي[٢] في البيت على رفع ما بعد الفاء في جواب الشرط، والرفع يكون على القطع، كأنه قال: (فهو ينطق)، ولم يجعله جوابًا. وسيبويه يحمله على القطع عن الأول فيقول: "لم يجعل الأول سببًا للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال: ائتني فأحدثك، فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال. "[٣]. ذكر أن ما بعد الفاء يرفع إن كان بمعنى الاستثناء. وجعل ابن مالك الرفع فيه على الاستئناف وإضمار مبتدأ، والتقدير: (فهو ينطق).[٤]

❁❁❁❁❁

❁ أو الاستئنافية

تفيد (أو) الاستئنافية وجوب قطع ما بعدها عما قبلها معنى وإعرابا، فلا يصح أن تعطف مفردا على مفرد، أو مضارعا منصوبا على آخر منصوب قبله، أو مجزوما على آخر مجزوم قبله، ليستقيم معناه ولذلك يتعين رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ومن ذلك:

---

(١) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ١٣٧، وهو من بحر الطويل. والربع: المنزل حيث كان، والمربع: المنزل خاصة. والقواء: الخالي، والبيداء الفلاة التي تبيد من يسلكها. والسملق: التي لا شيء فيها. ومعنى نطق الربيع: ما يبين من آثاره، والعرب تسمى كل دليل نطقاً وقولا» ينظر: الأغاني ١٤٦/٨، وخزانة الأدب ٥٢٤/٨، والدرر ٨١/٤ .

(٢) الجمل في النحو: ١٩٤.

(٣) الكتاب لسيبويه: ٧٣/٣.

(٤) شرح التسهيل: ٣١/٤.

قراءة نافع (أَوْ يُرْسِلَ) بالرفع (١في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ} [سورة الشورى:٥١]

قال السمين الحلبي قوله: "«أو يُرْسِل» قرأ نافعٌ «يُرْسِلُ» برفع اللامِ، وكذلك «فيوحِيْ» فسَكَنَتْ ياؤُه. والباقون بنصبهما. فأمَّا القراءةُ الأولى ففيها ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنَّه رفعٌ على إضمارِ مبتدأ أي: أو هو يُرْسِلُ. الثاني: أنه عطفٌ على «وَحْياً» على أنَّه حالٌ؛ لأنَّ وَحْياً في تقديرِ الحال أيضاً، فكأنه قال: إلاَّ مُوْحِياً أو مرسِلاً. الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على ما يتعلَّقُ به «من وراءه»، إذ تقديرُه: أو يُسْمِعُ مِنْ وراءِ حجاب، و«وَحْياً» في موضعِ الحال، عُطِف عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه «أَوْ يُرْسِلُ». والتقدير: إلاَّ مُوْحِياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجابٍ، أو مُرْسِلاً"(٢)

❁وفي قوله تعالى: {قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًاۖ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} [سورة الفتح: ١٦] في قوله: { أَوْ يُسْلِمُونَ}: العامَّةُ على رَفْعِه بإثبات النون عطفاً على «تُقاتلونهم» أو على الاستئنافِ أي: أو هم يُسْلِمون. وقرأ أُبَيٌّ وزيد بن علي(٣) بحذفِ النون نَصَباه

(١) في السبعة لابن مجاهد:(ص٥٨٢):"قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر {أَو يُرْسل} بِرَفْع اللَّام {فَيُوحِي} سَاكِنة الْيَاء، وَقَالَ ابْن ذكْوَان في حفظي عَن أَيُّوب {أَو يُرْسل رَسُولا فَيُوحِي} نصبا جَمِيعًا، وَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَعَاصِم وَحَمْزَة والكسائي {أَو يُرْسل رَسُولا فَيُوحِي} نصبا جَمِيعًا»، وفي إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (٢/٢٨٩):"قرأ نافع: «أو يرسلُ» بالرّفع «فيوحيْ» بإسكان الياء".

(٢) الدر المصون ٦/٥٦٥، ٥٦٦.

(٣) هذه القراءة منسوبة لأبى وزيد بن على كما فى البحر ٨/٩٤. وهى من القراءات الشاذة.

بحذفها. والنصبُ بإضمارِ «أَنْ» عند جمهور البصريين وب «أو» نفسِها عند الجرميِّ والكسائي، ويكون قد عَطَفَ مصدراً مؤولاً على مصدر متوهَّم. كأنه قيل: يكنْ قتال أو إسلامٌ.(١).

❁وفي الحجة: قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الصافات: ١٢٦]، يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه جعله بدلا من قوله: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، الله ربكم ورب آبائكم الأولين، يحتمل أن يكون أضمر فعلا كالذي أظهر فنصب به، أو أضمر (أعني) فإن العرب تنصب بإضماره مدحا وتعظيما. والحجة لمن رفع: أنه أضمر اسما ابتدأ به، وجعل اسم الله تعالى خبرا له، لأن الكلام الذي قبله **قد تم** فكأنه قال: هو الله ربكم"(٢).

❁ جاء نصب المستثنى التام المنفي المتصل في قراءة سبعية في قوله تعالى: { مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ } [سورة النساء: ٦٦]. قرأ ابن عامر(٣) {إلا قليلا} بالنصب. قال الفراء: "وهي في قراءة أبي {ما فعلوه إلا قليل}. كأنه نفي الفعل وجعل ما بعد (إلا) كالمنقطع عن أول الكلام؛ كقولك: ما قام القوم اللهم إلا رجلا أو رجلين. **<u>فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت</u>**"(٤)

❁وذكر مكي أن في توجيه " يدعو لمن ضره " من قوله تعالى{يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ

(١) الدر المصون ٧١٣/٩

(٢) الحجة في القراءات السبع» (ص٣٠٤).

(٣) ينظر: شرح الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ النشر [٢: ٢٥٠]، الإتحاف ص ١٩٤، والبحر: [٣: ٢٨٥].

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ١٦٦: ودراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢٥٢/١).

مِن نَّفْعِهِۦٓ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ} [سورة الحج ١٢، ١٣]، إشكالا، ومناط الإشكال في جملة { يدعو لَمَنْ ضَرُّهُ...}؛ ففي إتباعها لـ (يدعو) التي في الآية الأولى أُحصيت ثمانية أوجه، وفي إتباعها في الإعراب لما بعدها خمسة أوجه . وفي كثير من هذه الأوجه نوع تَكَلُّف، ومن دواعي تعدد الأوجه في الثانية اقتران لام الابتداء بـ (مَنْ)؛ لأن في إعرابها مفعولا لـ (يدعو) مع وجود اللام مشكلا . أما أعمق الأعاريب عند المتقدمين وهو الذي فك الإشكال وهو الراجح عندي . فيحصل بالوقف على (يدعو)، أي { ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ يَدْعُواْ }، ثم استئناف القول بكلام جديد: {لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ}، فتكون (يدعو: جملة في محل نصب على الحال، ويكون صاحب الحال هو (الضلال)، وتقدير الكلام: (ذلك هو الضلال البعيد داعيًا أو مَدْعُوًّا)، وبذا تكون لام الابتداء في { لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ } في موضعها و { وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ} عطفا عليها(١).

❁ وفي قوله تعالى {صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} [سورة البقرة:١٨]، رفعت هذه الأسماء (صم بكم عمي) وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة، لأن الكلام **تم** وانقضت به آية، ثم استؤنفت (صم بكم عمي) في آية أخرى فكان أقوى أي: الاستئناف، وفي قراءة عبد الله(٢) (صما بكما عميا) ونصبه من وجهين: إن شئت على معنى: تركهم (صما بكما عميا) وإن شئت اكتفيت بأن توقع

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي» (٤٨٨/٢): قال عقب تحرير هذه المسألة: «وَقد شرحنا هَذِه الْمَسْأَلَة فِي كتاب مُفْرد لِأَن فِيهَا نظر واعترضات على هَذِه الْأَقْوَال وفيهَا أَقْوَال أخر غير هَذِه وَهِي مشكلة يَتَّسِع فِيهَا القَوْل».

(٢) القراءة منسوبة لعبد الله بن مسعود في معاني القرآن للفراء ١٦/١، البحر المحيط لأبي حيان ٢١٦/١ . وفي إيضاح الوقف والابتداء للأنباري (٥٠٠/١): «وفي قراءة عبد الله: (صما بكما عميا) فيجوز النصب على الذم».

الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف (صما) بالذم لهم، والعرب تنصب بالذم والمدح لأن فيه مع الأسماء مثل قولهم ويلا وثوابا له وبعدا وسقيا ورعيا[١].

ففي كلام النحاس وأبي حيان ما يدل على أن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وهو أن تستقل الجملة لفظا ومعنى عما قبلها أو لفظا فقط فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها ليتم عمله حتى يمكنه الوقف وهو ما عناه بقوله، لأن الكلام تم وانقضت به آية ثم استؤنفت.

❁ وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، برفع خالِقُ على الابتداء، وعلى أن يكون خبرا. ولو نصبته إذ لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صوابا[٢].

فالقطع يجري مع الاستعمال اللغوي الذي يراعي السياق المؤسس على معرفة قصد المتكلم وحال المخاطب والغرض الذي سيق من أجله الكلام من ذلك:

١) قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ١٦٢﴾ [النساء: ١٦٢] فـ (المقيمين) نصب على المدح والثناء بإضمار فعل وذلك لبيان فضل الصلاة والتقدير: أمدح أو أخص أو أعني.

وقد ذكر الطبري في تفسيره علة نصب "المقيمين" على وجه المدح. فقال: العرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته، إذا تطاولت بمدح أو ذم، خالفوا

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٧/١.

(٢) السابق نفسه: ٣٤٨/١

بين إعراب أوله وأوسطه أحيانا، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله. وربما أجروا إعراب آخره على إعراب أوسطه، وربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب.(١)

❁ وفي إعراب كلمة (سلطانه) من قول المتنبي:

وكَلَامُ الْوُشَاةِ لَيْسَ عَلَى الْأَح بَابِ سُلْطَانُهُ عَلَى الْأَضْدَادِ(٢)

نجد(سلطانه) يحتمل وجهين: أقواهما: أن يكون" سلطانه" مرفوعًا بـ" ليس"، وقوله: "على" متعلق بـ"سلطانه"، أي: ليس سلطانُ كلام الوشاة الذي يتسلط على الأضداد واقعًا على الأحباب، والآخر: أنْ يكون الكلام قد تمَّ عند قوله: "على الأحباب" ثم ابتدأ مُخبرًا فقال: سلطانه، أي: سلطان الكلام على الأضداد، كما تقول: لَيْسَ شَرْكٌ عَلى صَدِيقِكَ إنَّما هُوَ عَلى عَدُوِّكَ.(٣).

❁وفي (أكبر) في بيت المتنبي:

فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وأَصْغَرهُ أَكْبَرُ مِن فِعْلِهِ الذي فَعَلَهْ(٤)

يحتمل الرفع على الابتداء على القطع والائتناف: قال ابن جني: أي: «استكبروا فعله وأصغره هو، فتمَّ الكلام هاهنا، ثم استأنف فقال: أكبرُ من فعله الإنسان الَّذي فعله، إنَّما هو أكبر من فعله، ويقال أكبر الشيء إذا استكبرته» (٥).

(١) تفسير الطبري ٣٩٥/٩، حققه محمود محمد شاكر وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر ط٢_ مكتبة ابن تيمية. وينظر: المحتسب لابن جني: ٢٠٣/١.

(٢) من الخفيف، في ديوانه: ص٤٦٣، وهو من شواهد: الفسر ١٠٨٠/١، ومعجز أحمد ٩١/٤، وشرح الواحدي ١٤٨/٣.

(٣) تفسير أبيات المعاني: ص ٩٩.

(٤) من المنسرح، في ديوانه: ص٢٥٠، وهو من شواهد: الفسر ٢٢٥/٣، ومعجز أحمد ٥٢٨/٢، وشرح الواحدي ١٧١/٢.

(٥) تفسير أبيات المعاني: ص٢١٩.

❁ وذكر سيبويه فيما نقله عيسى بن عمر أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا:

لَقَد حَمَلَت قَيسُ بنُ عَيلانَ حَربَها عَلـــى مُســـتَقِلٍّ لِلنَوائِـــبِ وَالحَـــربِ

أَخاها إِذا كانَت غِضاباً سَما لَها عَلى كُلِّ حالٍ مِن ذَلولٍ وَمِن صَعبِ(١)

"زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنه قال، أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره "(٢).

ففي هذا ما يشير إلي أن نوع الأسلوب قد يكون له دور في الحذف – وأعنى بذلك النصب على التعظيم والمدح وما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، والقطع بحذف الفعل للترحم والقطع لإفادة الاختصاص، وغيرها من الأغراض المعنوية العديدة، وفيه دلالة واضحة على أن العمل الإعرابي يتم نتيجة للاقتران بين عامل ومعمول(سواء كان معنويًّا أو لفظيا) وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة، وإنما هي علاقة يقتضيها منطق العقل وتمليها طبيعة الحس وتفرضها طبيعة تراكيب اللغة على أساس الاستعمال الذي يراعي السياق أ والمقام، ومراعاة ما بين المتكلم والسامع من تواصل إخباري، لأن المتكلم هو الذي يقطع ويرفع وينصب ويجر ويحذف ويقدم ويؤخر ويستبدل كلمة بأخرى.

❁❁❁❁❁

(١) البيتان لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص٦٦٢ وهما للأخطل في ديوانه ص١٧، وهما من بحر الطويل، والشاهد نصب (أخاها) بفعل محذوف تقديره: أعني، وقد روي (أخوها) ولا شاهد فيه على ما نسبه سيبويه لأستاذه عيسى، والمستقل: الناهض، والعضاض: الحرب.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/٦٥/٦٦.

الفصل الثالث:

العوامل المعنوية المدلول عليها بألفاظ

- ☒ **معنى التشبيه**
- ☒ **معنى الإشارة**
- ☒ **معنى التنبيه**
- ☒ **معنى التمني**
- ☒ **معنى الإلصاق والملازمة**
- ☒ **معنى الاستقرار**
- ☒ **معنى الإضافة**
- ☒ **معنى الجملة**
- ☒ **معنى التعظيم**
- ☒ **معنى المفاجأة**
- ☒ **معنى النفي**

أولا: معنى التشبيه:

يراد بالمعنى: ما فيه معنى الفعل، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته؛ كحرف التنبيه واسم الإشارة، أو كان العامل معنويًا؛ "وهو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كألفاظ الإشارة، والاستفهام، وأحرف التمني والتشبيه، وكشبه الجملة الظرف، أو الجار مع مجروره الواقع خبرًا، أو نعتًا كذلك"(١)

وإعمال المعاني وإن كان ضعيفا في بعض وجوهه إلا أن المعنى قد يتعين به في تحليل وإعراب كثير من الشواهد القرآنية والشعرية المشكلة احتكاما إلى نظرية العامل الحاكمة، ولما كان معنى التشبيه متأصلا في كأن فرق السهيلي بينها وبين أخواتها فقال: «واعلم أن معاني هذه الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها مجرور(٢)، ...وأما (كأنَّ) فمفارقة لأخواتها من وجه، وهي أنها تدل على التشبيه، وهو **معنى في نفس المتكلم** واقع على الاسم الذي بعدها فكأنك تخبر عن الاسم بعدها أنه مشبه غيره، فصار معنى التشبيه مسنداً إلى الاسم بعدها، كما أن معاني الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها، فمن ثَمَّ عملت في الحال والظرف، تقول: "كأن زيداً يوم الجمعة أمير "، فيعمل التشبيه

(١) انظر شرح الرضى للكافية ٢٠١/٢، والكتاب ٢٤٧/١والنحو الوافي (٣٨٢/٢) وقال الفارضي في شرحه على ألفية ابن مالك (٣٠٨/٢): "الحال لا تتقدم علَى عاملها المعنوي، وهو الّذي ضمن معنَى الفعل دونَ حروفه كأسماء الإشارة؛ نحو: (هذا)، و(ذلك)، و(تلك)، وحرف التّمني؛ كـ (ليت) وحرف التشبيه؛ نحو: (كَأنَّ)، وحرف الترجي؛ وحرف التّنبيه وكذا الظّرف والمجرور"

(٢) ينظر التجاذب بين عمل معاني الحروف بين القبول والرفض: أبو حيان في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (١٠١/٩): وناظر الجيش في: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٣٥٩٧/٧).

في القول، ومن ذلك قوله:

كأنَّـه خارِجـا مـن جَنْـبِ صَـفْحَتِهِ سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عنـد مُفْتَـأَدِ(١)

ف (خارجًا): حال من اسم كَأنَّ.(٢).

قال صاحب المرتجل "خارجًا" حال، والعامل فيها ما في "كأن" من معنى التشبيه، فكأنه قال: أشبهه سفود شرب خارجًا، أي في حال خروجه. والمفعول به لا تعمل فيه المعاني»(٣)

وقول الآخر:

كـــأن حواميـــه مـــدبرًا خضـــــبن وإن لـــــم تكـــــن تخضـــــب(٤)

ف "(مدبرًا) حال من الهاء، والعامل في الهاء الإضافة، ولا يصح لهذه الإضافة أن تعمل في (مدبر)؛ لأنه يصير المعنى أن حواميه ليست مضافة إليه إلا في حال إدبار، وهذا غير صحيح، وإنما العامل فيه معنى التشبيه؛ لأن التشبيه إذا عمل في (حواميه) فقد عمل [في الحال]، فكأنه قال: كأنه (مدبرًا)

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩ وهو من بحر البسيط. وقبله

شك الفريصة بالمدري فأنفذها ... شك المبيطر إذ يشفي من العضد

الفريصة: مرجع الكتف إلى الخاصرة، المدري: القرن، العضد: داء يأخذ الإبل في أعضادها من ثقل حمل، كأنه خارجًا يعني المدري طعن به وأخرجه. الصفحة: الجانب كله. المفتأد: المشتوى والمطبخ. وكل نار يشوى عليها. شبه قرنة والكلب فيه بسفود فيه شواء. ينظر: الخصائص ٢٧٥/٢، الخزانة ٥٢١/١.

(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي (ص٢٦٥). وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣٠٨/٢).

(٣) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص١٦٢).

(٤) البيت للنابغة الجعدي وهو من بحر المتقارب وهو من شواهد الخزانة ١٦١/٣ وفي رسائل ابن السيد ٢٣٢، وإعراب القرآن للباقولي ٧٩٢/٣،. الحوامي: جمع حامية، وهى ما عن يمين الحافر وشماله.

مخضوب الحوامي"[١]

- قال السمين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩]: قوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها مفسرةٌ لوجهِ التشبيه بين المَثَّلين، فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من آدمَ عليه السلام و«قد» معه مقدرةٌ، **والعاملُ فيها معنى التشبيه**[٢].

وقال الشاعر:

وقد علمت عرسي مليكة أنني أنا الليث معديا عليه وعاديا[٣]

يجوز أن يكون "معديا" حالاً مقيدة، إما من الليث، وإما من المشبه بالليث. والعامل فيها معنى التشبيه، كأن التقدير: أنا مماثل لليث في حال كونه على هذه الصفات، أو في حال كوني على هذه الصفات. فالتقييد تارة للمشبه وتارة للمشبه [به]، ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة على معنى أنه نفس.[٤]

وقد ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله– أن معنى التشبيه مستند إلى الاسم

---

(١) رسائل ابن السيد البطليوسي (ص٢٣٢): تحقيق: د. وليد محمد السراقبي –الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض –الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٢١٨/٣):

(٣) البيت من الطويل، وقائله عبد يغوث الحارثي. وهو من شواهد سيبويه ٣٨٥/٤. وابن يعيش ٣٦/٥، ٢٢/١٠. واللسان (عدا). والمحتسب لابن جني ٢٠٧/٢ وذكره ابن يعيش بروايتين مختلفتين، الأولى كرواية صاحب المفصل. والثانية قوله: أنا الليث معدواً على وعادياً.

(٤) أمالي ابن الحاجب (٣٣١/١):

بعدها، كما أن معاني الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها، فمن ثم عملت في الحال أو الظرف، وقد ذكر في كتابه أكثر من ثلاثة عشر موضعا من كتب معاني القرآن والتفسير كان العامل فيها معنى التشبيه(١)

❁❁❁❁❁

ثانيا: معنى الإشارة:

قَالَ تَعَالَى: { وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ } [آل عمران ١٤٠] (وَتِلْكَ): مُبْتَدَأٌ، و(الْأَيَّامُ): خَبَرُهُ، و(نُدَاوِلُهَا): جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، **وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ»**(٢)

وقال أيضًا " { هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [الأعراف ٧٣]، قَوْلُهُ تَعَالَى: (آيَةً): حَالٌ مِنَ النَّاقَةِ، **وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى مَا فِي «هَذِهِ» مِنَ التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ.**(٣)

وقراءة النصب في قوله تعالى: { هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ }[هود ٧٨] قال ابن جني: "قال أبو الفتح: ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: احتَبى ابن مروان في لحنه...، وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا؛ وهو أن تجعل "هن" أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ"بناتي"، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل "أطهر" حالًا من "هن" أو من "بناتي"، والعامل فيه **معنى الإشارة،** كقولك: هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا، أو نحو ذلك.(٤).

وقال ابن الحاجب في أماليه:" يجوز أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) خبره، و(هن) بدل من (بناتي). أو (بناتي هن) مبتدأ وخبر عن الأول، و(أطهر)

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١٠٨/١٠)

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢٩٤/١).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (٥٧٩/١).

(٤) المحتسب لابن جني (٣٢٥/١).

حال من اسم الإشارة، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أشير إليهن في حال كونهن أطهر لكم. والله أعلم بالصواب".[١]

❁❁❁❁❁

ثالثا: معنى التنبيه:

يقول المبرد (هَذَا بَاب تَبْيِين الْحَال فِي العوامل الَّتِي فِي معنى الْأَفْعَال وَلَيْسَت بِأَفْعَال وَمَا يمْتَنع من أَن تجْرِي مَعَه الْحَال) تَقول: هَذَا لَك كَافِيا فتنصب الْحَال لما فِي الْكَلَام من معنى الْفِعْل لِأَن معنى لَك معنى تملكه فَإِن أردْت أَن تلْغي لَك قلت هَذَا لَك كَاف يَا فَتى تُرِيدُ هَذَا كَاف لَك فتجعل كَافِيا خبر الِابْتِدَاء وَتجْعَل لَك ظرفا للكفاية وَالْآيَة تقْرَأ على وَجْهَيْن { قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ }[الأعراف ٣٢][٢] وخالصة على مَا ذكرنَا، وَتقول هَذَا عبد الله قَائِما فتنصب قَائِما لِأَن قَوْلك هَا **للتَّنْبِيه فَالْمَعْنى** انتبه لَهُ قَائِما ".[٣]

وفي قوله عز وجل: {هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ}النساء ١٠٩- (ها) فيهما للتنبيه، و(أنتم أولاء) مبتدأ وخبر، و{جَادَلْتُمْ} خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون حالًا، وقد معه مرادة (٢)، **<u>والعامل فيها معنى التنبيه</u>**»[٤].

وفي قوله عز وجل: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]: ها: للتنبيه دخل على (أنتم) و(أنتم) مبتدأ، وخبره { أُوْلَآءِ }، وأولاء: اسم إشارة، وقوله: ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] تفسير وبيان

(١) أمالي ابن الحاجب» (٢٣٤/١):

(٢) في إعراب القراءات السبع وعللها (ص١١٣): وقَوْلُهُ تَعَالَى: {قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً}.قَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ «خَالِصَةٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى هِيَ خَالِصَةٌ. وقرأ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ «خَالِصَةً» عَلَى الْقَطْعِ وَالْحَالِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ.

(٣) المقتضب» (٣٠٧/٤).

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: (٨٣/٢).

لخطئهم في موالاتهم. وقيل: { تُحِبُّـونَهُم } في موضع نصب على الحال من { أُوْلَآءِ }، والعامل فيها **معنى التنبيه**(١).

❁❁❁❁❁

رابعا: العامل معنى الاستقرار:

قال تعالى {هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا} فـ(ٱلْوَلَٰيَةُ) على مذهب سيبويه مرفوعة بالابتداء وعند الأخفش على معنى الاستقرار وكلاهما عامل معنوي، قال ابن السيد: "وأما إعراب الآية؛ فإن (الولاية) ترتفع بالابتداء على مذهب سيبويه، **وبالاستقرار على مذهب** الأخفش، فإذا كانت مبتدأ كان الخبر (هنالك)، وإن شئت كان (لله). فإن اعتقدت أن (هنالك) هو الخبر، كان موضعه رفعاً، وإن كان ظرفاً لتضمنه الخبر المرفوع، ويكون (لله) في موضع نصب على الحال، والعامل في هذه الحال ما تضمنته الولاية من معنى الفعل، و(هنالك) بما تضمنه من معنى الاستقرار. وإن قلت: (لله) هو الخبر، كان موضع المجرور (رفعاً) لتضمنه الخبر المرفوع، وكان (هنالك) منصوب الموضع على الظرف المتضمن لمعنى الحال، كما تقول: رأيت زيداً خلفك، وخلفك _وإن كان ظرفاً_ متضمن معنى الحال، والعامل في الحال ما تضمنه قوله: (لله) من الاستقرار، ومن رفع (الولاية) بالاستقرار، وهو مذهب الأخفش، فلا موضع لـ (هنالك) عن الإعراب؛ لأنه ناب مناب الفعل الذي"(٢).

وفي قوله تعالى {"وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ }[الأنعام ١٣٩]، – قرأ جمهور القراء والناس «خالصة» بالرفع، وقرأ عبد الله بن

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (١١٧/٢).

(٢) رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)» (ص١٥٥)

مسعود وابن جبير وابن أبي عبلة والأعمش «خالص» دون هاء ورفع هاتين القراءتين على خبر الابتداء.

وقرأ ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين «خالصة» بالنصب، وقرأ سعيد بن جبير فيما ذكر أبو الفتح "خالصا"، ونصب هاتين القراءتين على أن الحال من الضمير الذي في قوله فِي بُطُونِ، وذلك أن تقدير الكلام: وقالوا ما استقر هو في بطون هذه الأنعام فحذف الفعل وحمل المجرور الضمير، والحال من الضمير **والعامل فيها معنى الاستقرار**، قال أبو الفتح ويصح أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها"(١).

وفي التبيان: "وَيُقْرَأُ «خَالِصَةً» بِالتَّأْنِيثِ وَالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلِ فِيهَا مَا فِي بُطُونِهَا مِنْ **مَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ**، وَالْخَبَرُ لِذُكُورِنَا، وَلَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ. وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ. وَيُقْرَأُ «خَالِصَةٌ» بِالرَّفْعِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى هَاءِ الضَّمِيرِ"(٢).

- **وفي قوله تعالى** {وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ } [البقرة ٢٥].

قال العكبري: "قوله (مِنْ قَبْلُ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا، تَقْدِيرُهُ: مَرْزُوقِينَ عَلَى الدَّوَامِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْجَنَّاتِ، لِأَنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ وَفِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهَا، ... (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ): أَزْوَاجٌ : مُبْتَدَأٌ، وَلَهُمُ : الْخَبَرُ وَفِيهَا ظَرْفٌ لِلِاسْتِقْرَارِ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا الْخَبَرُ ، لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَقِلُّ إِذِ

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٣٥١/٢): والمحتسب ٢٣٢: ١ والبحر المحيط ٦٦٠/٤

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٥٤٢/١):

الْفَائِدَةُ فِي جَعْلِ الْأَزْوَاجِ لَهُمْ، و(فِيهَا التَّانِيَةُ تَتَعَلَّقُ بِـ «خَالِدُونَ». وَهَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ مُسْتَأْنَفَتَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّانِيَةُ حَالًا مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ فِي لَهُمْ، **وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ**"[1].

- **قَالَ تَعَالَى:** ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْهَاءُ فِي «لَهُ» وَلَهُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، و﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: حَالٌ مِنَ الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ، **وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ** فِي عَلَى"[2].

❁❁❁❁❁

(١) التبيان في إعراب القرآن (٤٢/١).

(٢) التبيان ١٨٥/١

خامسا: معنى الجملة:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ﴾ [البقرة: ٩١] حال من «{ٱلۡحَقُّ} مؤكدة، فـ ﴿ هُوَ ﴾ مبتدأ، و ﴿ ٱلۡحَقُّ﴾ الخبر. ومعلوم أن الحق مصدق، فلم تفد هذه الحال إلا التأكيد لأنها لا تنتقل، والعامل فيها **معنى الجملة** التي دل عليها «هو الحق» ، فلم يجز تقديمها على «الحق» ، ولا على ما قبله، لأن العامل معنى فلم يتقدم معموله عليه فاعرف ذلك(١)

❁❁❁❁❁

سادسا: مَعْنَى الْإِلْصَاقِ وَالْمُلَازَمَة:

قال العكبري في قوله تَعَالَى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ} [الحجر ٤٧]، قَوْلُهُ تَعَالَى: { إِخْوَانًا }: هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {جَنَّٰتٍ}؛ لأن قبلها ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ۝٤٦﴾ [الحجر: ٤٥-٤٦] وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ فِي {ٱدۡخُلُوهَا } مُقَدَّرَةً، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «آمِنِينَ»، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى **الْإِلْصَاقِ وَالْمُلَازَمَة**".(٢)

❁❁❁❁❁

سابعا: مَعْنَى الْإِضَافَةِ:

قال تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ [الأعراف: ٤٣]، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِّنۡ غِلٍّ﴾: هُوَ حَالٌ مِنْ «مَا»، و﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ .(٣)

❁❁❁❁❁

(١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣١٠/٢

(٢) التبيان للعكبري: ٧٨٣/٢:

(٣) التبيان في إعراب القرآن٥٦٩/١.

ثامنا: مَعْنَى التَّعْظِيمِ:

قَال تَعَالَى: {لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ} [المدثر ٢٨-٢٩]، قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا تُبْقِي): يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «سَقَرَ» **وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى التَّعْظِيمِ،** وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا؛ أَيْ هِيَ لَا تُبْقِي، و(لَوَّاحَةٌ) بِالرَّفْعِ؛ أَيْ هِيَ لَوَّاحَةٌ. وَبِالنَّصْبِ مِثْلُ «لَا تُبْقِي» أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَيِّ الْفِعْلَيْنِ شِئْتَ[١].

❁❁❁❁❁

تاسعًا: معنى المفاجأة:

قولـه تعالى {فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ} [سورة طه: ٦٦]"**إذا**" **هذه للمفاجأة،** كأن الظرف سد مسد فعله، قال ابن الحاجب: ولا يقع بعد "إذا" المفاجأة إلا المبتدأُ والخبرُ، والعاملُ فيها معنى المفاجأة، وهو عاملٌ لا يظهر، استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه لأنه إذا كان معنى مقصودا وجب الإتيان بما يدل عليه وهو: **إذ وإذا، ويجب حذف الفعل؛ لأن** "**إذا**" **المفاجأة واجب حذف فعله»**[٢]

وقال ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى: { فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ} من الآية الكريمة {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَـإِذَا هُـمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ} [النمل ٤٥]: يجوز أن تكون (إذا) متعلقة بمحذوف دل عليه معناها الذي هو المفاجأة كأنه قيل: فوجئوا حينئذ أو كانوا أو حصلوا، ويجوز أن تتعلق بما في (فريقان) من معنى الفعل، لأن المعنى: فإذا هم متفرقون، على تقدير: فحينئذ افترقوا، ويجوز أن يتعلق بـ {يَخْتَصِمُونَ} إذا لم تجعله صفة، لأن الصفة لا يتقدم عليها معمولها. كأنه قيل: فحينئذ اختصموا"[٣].

❁❁❁❁❁

(١) «التبيان في إعراب القرآن (١٢٥٠/٢) وتفسير البيضاوي (٢٦١/٥).

(٢) أمالي ابن الحاجب» (٣٤٣/١) بتصرف حاشية الطيبي على الكشاف: (٢٠٣/١٠)

(٣) أمالي ابن الحاجب» (٢٧٦/١).

عاشرا: معنى الاستثناء:

وفي قول النابغة:

وَقَفْت بِهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلَّا الْأَوَارِيَ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ(١)

نجد أبا القاسم الزجاجي قد عول على ثلاثة من العوامل المعنوية في تحليل وإعراب موقع الكاف من قول النابغة السابق، وهو **معنى <u>الاستثناء، ومعنى الاستقرار، ومعنى التشبيه</u>** فقال " إن جعلت النؤى مرفوعا بالعطف على الأواري فموضع الكاف نصب، لأنها في موضع الحال من النؤى، ومن نصب النؤى بالعطف على الأواري فموضع الكاف نصب على الحال، والعامل في هذه الحال – إذا نصب النؤى – معنى الاستثناء، وإذا رفعت النؤى: كان العامل: معنى الاستقرار، لأن الباء في قوله – بالربع: بمعنى في والباء في قوله: بالمظلومة في موضع نصب على الحال من الحوض، والعامل فيها: ما في الكاف من معنى التشبيه»(٢) .

❁❁❁❁❁

(١) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤، من بحر البسيط؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٤/٢؛ والكتاب ٣٢١/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١. اللغة: أصيلانًا: تصغير "أصيل" وهو وقت ما قبل الغروب. عيّت جوابًا: عجزت عنه. «والربع: منزل القوم، وكأنه سمي بذلك، لإقامتهم فيه زمن الربيع. والأواري: محابس الخيل، ومرابطها، واحدها آري، والنؤي: حاجز من تراب، حول الخباء، لئلا يدخل الخباء السيل. والمظلومة: الأرض التي لم تمطر، فجاءها السيل، فملأها. والجلد: الأرض الصلبة ينظر: « إيضاح شواهد الإيضاح» (٢٥٣/١)

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص٥٨

حادي عشر: معنى النفي:

ناصب الحال في (قائما) من قوله: {شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ} [آل عمران ١٨]: فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال من الفاعل في «شهد الله» والعامل فيه معنى الفعل. والمعنى على هذا: شهد الله حال قيامه بالقسط: أنه لا إله إلا هو.

والثاني: "أن (قائمًا) حال من (هو) فالعامل في **الحال معنى النفي؛ لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف**، فيكون التقدير: شهد الله الربوبية ليست إلا له في حال قيامه بالقسط".[١]

من هنا يظهر أن أكثر المعمولات تأثرا بالعوامل المعنوية المدلول عليها بألفاظ أو شبهها هو الحال.

❁❁❁❁❁

(١) رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)» (ص٢٩٧)، التفسير القيم تفسير القرآن الكريم لابن القيم» (ص١٨٥)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسول الله ﷺ وبعد:

العوامل المعنوية من الظواهر اللغوية الأصيلة التي لها أثر لا ينكر في توجيه كثير من المشكل مما ورد في القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة والشعر العربي – في كثرة دعت إلى التسجيل والتقييد–وهي ظاهرة متعددة الدلالة ثرية المنطلقات والمظاهر، وقد كشفت الدراسة عن نتائج أهمها:

١. أن العوامل المعنوية منطلق أساس في توجيه مشكل الآيات القرآنية والأبيات الشعرية، وكان لها أثر في تفسير وتعليل كثير من أوجه المخالفة لما هو معهود في الصناعة النحوية ولو بضرب من التفسير والتأويل لتطرد القواعد بناء على ما ورد عن العرب في معهود خطابها، فيأتي العامل المعنوي ليفض الإشكال ويحسم النزاع على نحو يقبله العقل ولا ينكره الحس؛ لأن اللغة قد تُغَلِّبُ المعاني إذا تعذر عمل الألفاظ والمباني ولولاه لكانت هناك قراءات قرآنية ومعان شعرية بلا توجيه أو إعراب.

٢. ظهر بجلاء من الناحية التطبيقية أن انحصار العوامل المعنوية في عاملين أو إيصالها إلى قرابة العوامل المائة كلا الرأيين قد جانبه الصواب، كما أكدت هذه الدراسة عندي على أن أكثر الظواهر النحوية بين التنظير في كتب النحاة والتطبيق في كتب معاني القرآن والشعر مساحة تضيق أو تتسع، لأن اللغة من الناحية الوصفية كما راعت العوامل اللفظية كثيرا إلا أنها لم تهمل العوامل المعنوية لأنها ترجمة كاشفة عما يعتمل في النفوس وما تحتمله من خفاء وأسرار لأحد وجهي العمل النحوي، وخاصة أن أكثر العوامل المعنوية المدلول عليها بألفاظ من المبهمات والمبنيات مما جعلها تحتمل وجوها عدة وتفاسير متباينة، وعلى ذلك فلامجال لإنكار أثر العوامل المعنوية أو قصر معمولاتها في الأحوال والظروف.

٣. أن علاقة الاقتران بين العامل ومعموله سواء أكان معنويًّا أم لفظيا تخضع في طريقة تركيبها إلى مرامي المتكلم وغاياته من كلامه، كما أن تغير علاقات الاقتران بين عامل ومعمول من حيث قوة العامل أو ضعفه، ذكره أو حذفه، إعماله أو إهماله، اتصاله أو انقطاعه ليست من تأثير العامل فحسب، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية مناسبة للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم لأن مدار النحو أولاً وآخراً على المعاني.

٤. أكثر الأحكام التي بنيت على مراعاة النية والقصد هي تلك الأحكام المتعلقة بالإعراب والبناء والتعريف والتنكير والصرف والمنع ووصف النكرة بالمعرفة وفي باب النداء وقد تتجاوز ذلك، كما أن نية الإضافة والحذف هما الأوسع أثرا في المنويات التي أسهمت في تفسير كثير من الأحكام التي ترددت بين الإعراب والبناء والتعريف والتنكير والصرف والمنع، والتذكير والتأنيث وكان أكثر مواضع هذه الأحكام في الظروف وأشباهها وكان من آثار ذلك أن بعض الأسماء المحتملة **للإعراب والبناء** كـ (قبل وبعد) و (كل وبعض) باتت في حكم المنزل بين المنزلتين، فاستحقا إعرابا في حال، وبناء في حال، أما البناء فلشبههما بالحرف في أنهما جامدان ولا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما ولا ينسب إليهما، أما الإعراب فلأنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير. وكان لذلك أثره في توجيه بعض القراءات الشاذة كقراءة من قرأ " من دبر بِثَلَاثِ ضَمَّاتٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وكذلك من قرأ بخفض راءَيْ" أصغر" و" أكبر" وخُرِّجَتْ جميعها على أنها في نية الإضافة، وفي **التعريف والتنكير** جاز في نحو (كل وبعض) إذا نونتا أن يعرفا بنية الإضافة، لذا صح الابتداء بهما ووقوع الحال منهما، وقبل وبعد وعل إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه فيبنى على الضمّ فيصبح معرفة وليس نكرة لأنك تنوي زمناً معلوماً للمخاطَب، وتعدد التحليل فيما حكي: ابدأ بذا من أول بالضم على نية معنى المضاف إليه؛ وبالخفض على نية لفظه؛

وبالفتح على نية تركها؛ ومنعه من الصرف للوزن والوصف، ومنع صرف نحو أَيَّةٍ وأَيَّاتٍ للتأنيث والتعريف بنية الإضافة. كما كان لنية الإضافة أثرها في حركات الإعراب والبناء على نحو ما تبين. وفي التذكير والتأنيث: سلف أنه إذا كان المعدود صفة منويًّا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها، فإن كان الموصوف مذكرًا أُنِّثَ العدد، وإن كان مؤنثًا ذُكِّرَ.

٥. من أكثر من عول في توجيه مشكل الأعاريب على إعمال المعاني العكبري في التبيان وابن السيد في شرح الجمل.

٦. تعددت سبل استنباط فقه النصوص والقضايا النحوية لتضم إليها عوامل معنوية ومظاهر ليست بالقليلة ولها نظائر لم أقف عليها في أي بحث سابق وبخاصة في توجيه بعض القراءات الشواذ والمشكل من الشعر، كما ظهرت قواعد أشبه بالقواعد الكلية الحاكمة لهذه الظاهرة على النحو المبثوث في تضاعيف البحث من نحو قولهم: الحذوف تخصّص ولا تقاس، والأصل في الحرف ألا يعمل وهو مُقدّر، وإذا ظهرَ في اللفظ ما أمكنَ تعليقُ الحكم عليه كان أولى. وغير ذلك كثير.

- القطع والخلاف والصرف والخروج من العوامل المعنوية التي فيها صرف عن سنن الكلام لمعنى من المعاني يقصده المتكلم لينبه المخاطب إليه، كما كثرت مظانه فشملت الأسماء والأفعال والحروف كما شمل الانتقال بين الحركات جميعا، وإن بدت كثرته بعد نواصب المضارع ب (أن) مضمرة وجوبا عند الفراء يليه باب الابتداء، ثم التوابع، وكان له أثره البيّن في توجيه مشكل الإعراب في القرآن والشعر كما ظهرت الصلة الوثيقة للقطع والائتناف بالقراءات القرآنية وما فيها من وقف أو قطع أو سكت، وأثر تنوع القراءة وما ترتب على ذلك من أثر معنوي في دلالة الآيات وما تعلق بذلك من توجيه نحوي مرتبط بالمعنى.

❁ استعمل الفراء القطع أو الحال (مع الحال المفردة) لأن المغايرة والمخالفة بين الحال وصاحبها واضحة لا شبهة فيها، أما الحال الجملة فلم يطلق عليها (قطعا) وإنما أطلق عليها (حالا) فقط، كما ظهر أن العوامل المعنوية المدلول عليها بألفاظ مثل معنى التشبيه، ومعنى الإشارة، ومعنى التمني، ومعنى الإلصاق والملازمة، ومعنى الاستقرار، ومعنى الإضافة، ومعنى الجملة، ومعنى التعظيم، ومعنى المفاجأة، ومعنى الإضافة **قد** عملت جميعها في الأحوال والظروف وفي غيرهما بندْرة.

❁❁❁❁❁

أهم المصادر والمراجع

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (تفسير أبي السعود المتوفى ٩٥٦هـ) دار المصحف – مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد – القاهرة.

٢. الأصول في النحو لابن السراج –تحقيق عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة –لبنان – بيروت ط٣– ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣. إعراب القرآن للنحاس –اعتنى به: خالد العلي – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط–٢ ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.

٤. أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب – تحقيق / فخر صالح قدارة – دار عمار –عمان – الأردن.

٥. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي تحقيق: د / محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – مصر ١٤١٣هـ.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

٨. الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ–١٩٦٩م.

٩. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، دمشق، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

١٠. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٣هـ.

١١.التبيان في إعراب القرآن (أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري / ت ٦١٦ هـ)، دار الحديث، القاهرة.
١٢.التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تحقيق د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم.
١٣.تفسير أبيات المعاني: أبو المرشد المعري – تحقيق / د: مجاهد محمد الصواف ود. محسن غياض عجيل – دار المأمون للتراث – دمشق ١٩٧٩م.
١٤.تفسير الطبري _حققه محمود محمد شاكر وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر ط٢_ مكتبة ابن تيمية.
١٥.تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن للشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي –إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي –الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان الكتاب:
١٦.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش–تحقيق: أد/ علي محمد فاخر وآخرين– دار السلام، القاهرة:
١٧.التوهم عند النحاة للدكتور عبد الله أحمد –مكتبة الآداب.
١٨.الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل . المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م.
١٩.حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.
٢٠.حجة القراءات لابن أبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة – تحقيق سعيد الأفغاني ط١/ ١٩٧٤م.
٢١.الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – دار الشرق بيروت ١٩٧١م.
٢٢.الحجة في علل القراءات السبع لأبى على الفارسي– تحقيق على النجدي ناصف وآخرين – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٢٣.الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢٤.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٥.دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة ط١ مطبعة السعادة ١٩٧٢م.
٢٦. دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي –ت ٤٧١هـ) ص١/ ٢٣١: الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٢٧.ديوان المتنبي: تحقيق/ عبد الوهاب عزام – لجنة التأليف والترجمة والنشر.
٢٨.رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي–قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي –الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض –الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ –٢٠٠٧ م.
٢٩.السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق د. شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة مصر ط٢–١٤٠٠هـ.
٣٠.سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق–ط٢–١٤١٣هـ.
٣١.شرح الأشموني بحاشية الصبان – تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة –مصر.
٣٢.شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ –١٤١٠هـ.
٣٣.شرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيده – تحقيق – محمد رضوان الداية – دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا – ١٣٩٥هـ.

٣٤.شرح كافية ابن الحاجب للرضي –تحقيق – يوسف حسن عمر – دار الكتب الوطنية –بنغازي – ليبيا ط٢– ١٩٩٦م
٣٥.شرح كتاب سيبويه، السيرافي: تحقيق/ أحمد مهدلي، وعلي سيد علي –دار الكتب العلمية – بيروت٢٠١٢م.
٣٦.شواذ القراءات للإمام الشيخ رضي الله شمس القراء أبي عبدالله محمد أبي نصر الكرماني، تح: د/ شمران العجلي، مؤسسة البلاغ ، بيروت
٣٧.العوامل المعنوية بين الكوفيين والبصريين بحث منشور للدكتور / الحسيني محمد القهوجي في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ع١٥ج٢ – ١٩٩٦.
٣٨.العوامل المعنوية في النحو العربي –بحث منشور – مها بنت عبد العزيز بنت إبراهيم– مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية ج ٤٥– ٢٠١٤– من ص٨٥–١٠٧
٣٩.العوامل المعنوية في النحو العربي د: محمد باتل الحربي منشور في مجلة جامعة أم القرى س٨/ ع١٠ / ١٩٩٥.
٤٠.العوامل المعنوية في النحو العربي ماجستير لد/ سعيد آل يزيد (ماجستير) جامعة أم القرى –١٤٠٥هـ.
٤١.الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني: تحقيق د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة، بغداد–العراق، ١٩٧٣ م.
٤٢.الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي لابن جني – تحقيق/ د. رضا رجب – دار الينابيع – دمشق–سوريا ط١٢٠٠٤م.
٤٣.القطع نحويا والمعنى د. عبد الفتاح الحموز – دار عمار– الأردن– ط١ ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٩م.
٤٤.القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس تحقيق د/ عبد الحمن المطرودي – دار عالم الكتب – الرياض –١٤١٣هـ.
٤٥.القطع في الفكر النحوي بين الظاهرة اللغوية والصنعة النحوية للدكتور / أحمد طه الفلال–منشور في مجلة قطاع اللغة العربية ٢٠١٧ العدد /١١.

٤٦.الكتاب، لسيبويه – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – مصر ط٣ –١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
٤٧.لسان العرب لابن منظور دار صادر –بيروت –٢٠٠٣.
٤٨.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني –تحقيق: علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي – وزارة الأوقاف المصرية – القاهرة ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.
٤٩.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق الرحالة الفاروق وعبد الله الأنصاري وآخرين – مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الدوحة –قطر ط٢ ١٣٢٨هـ –٢٠٠٧م.
٥٠.مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.
٥١.المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب–تحقيق علي حيدر –دمشق ١٩٧٢.
٥٢.المصطلح النحوي – نشأته وتطوره – عوض القوزي، الناشر شؤون عمادة المكتبات بالرياض –١٩٨١.
٥٣.معاني القرآن للفراء تحقيق الشيخ / محمد على النجار، أحمد يوسف نجاتي – مطبعة دار الكتب المصرية ط٣/ ٢٠٠١م.
٥٤.معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٥٥.معاني القرن للأخفش الأوسط تحقيق د/ عبد الأمير – عالم الكتب.
٥٦.معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي – دار الفكر –ط٢–١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م
٥٧.المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – وزارة الأوقاف المصرية – ط٣ ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢٣٢٣
المقدمة	٢٣٢٥
الفصل الأول: النيـــة والقصـد	٢٣٣٠
توطئة	٢٣٣١
المبحث الأول: نيــة الإضافـــة.	٢٣٣٢
المبحث الثاني: توهــم الإضافـة.	٢٣٤٩
المبحث الثالث: نيــة الحــذف.	٢٣٥٢
المبحث الرابع: نيــة التقديـم.	٢٣٥٩
المبحث الخامس: نيـــة الجـزم.	٢٣٦١
المبحث السادس: نيـــة الوقـف.	٢٣٦٢
المبحث السابع: نيــة اليمــين.	٢٣٦٣
الفصل الثاني: من العوامل المعنوية غير المدلول عليها بلفظ: القطع والصرف والخلاف والخروج	٢٣٦٤
الفصل الثالث: العوامل المعنوية المدلول عليها بألفاظ	٢٣٧٩
☒معنى التشبيه	٢٣٨٠
☒معنى الإشارة	٢٣٨٣
☒معنى التنبيه	٢٣٨٤
☒معنى التمني	٢٣٨٥
☒معنى الإلصاق والملازمة	٢٣٨٨
☒معنى الاستقرار	٢٣٨٨
☒معنى الإضافة	٢٣٨٨

☒معنى الجملة	٢٣٨٨
☒معنى التعظيم	٢٣٨٩
☒معنى المفاجأة	٢٣٨٩
☒معنى النفي	٢٣٩١
الخاتمة	٢٣٩٢
ثبت بأهم المصادر والمراجع	٢٣٩٦
فهرس الموضوعات	٢٤٠١